خريطة بحثية للرسائل العلمية في تنمية المجتمع بجامعة الأزهر في ضوء أهداف التنمية المستدامة

إعداد:

د/ جلال حسن أحمد مجاهد

مدرس بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

كلية التربية بتفهنا الأشراف- جامعة الأزهر

خريطة بحثية للرسائل العلمية في تنمية المجتمع بجامعة الأزهر في ضوء أهداف التنمية المستدامة

د/ جلال حسن أحمد مجاهد
مدرس بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع – كلية التربية بتفهنا الأشراف
البريد الإلكتروني: galalmegahed37@gmail.com - galalmegahed@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

انطلاقًا من حرص جامعة الأزهر على مواكبة توجهات التنمية المستدامة وأهدافها، ونظرًا لتفرّد قسم "تنمية المجتمع والدراسات البيئية" بهذا المسمّى على مستوى الدراسات العليا في كليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات المصرية، فقد استهدف البحث وضع خريطة بحثية للرسائل العلمية المستقبلية بالقسم، وذلك من خلال استشراف وتحديد أولويات القضايا والمجالات والمعالجات البحثية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وينتمي البحث إلى الدراسات الوصفية الاستشرافية، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم تطبيق أداة البحث ميدانيًا على عينة قوامها ١٥٦ من الخبراء والمتخصصين خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر ٢٠٢٤م.، وقد توصل البحث إلى اقتراح تضمين قضايا بحثية متنوعة ترتبط بمجالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، أما المعالجات البحثية المقترحة لرسائل الماجستير فقد شملت: الوصف، التقويم، تحليل المضمون، تحليل التجارب، وتوجهات الخطاب التنموي، بينما جاءت على مستوى الدكتوراه في شكل: الدراسات التجريبية، قياس عائد التدخل المهني في البرامج والمشروعات، وفاعلية استخدام النماذج العلمية في تنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: خريطة بحثية، تنمية المجتمع، أهداف التنمية المستدامة

Research Map for Theses in Community Development at Al-Azhar University in Light of Sustainable Development Goals

Galal Hassan Ahmed Megahed
Lecturer, Department of Social Work and Community Development
Faculty of Education, Tafahna Al-Ashraf, Al , Azhar University.
Email:

Abstract: galalmegahed@azhar.edu.eg - galalmegahed37@gmail.com

Based on the keenness of Al-Azhar University to keep pace with the trends and goals of sustainable development, and due to the uniqueness of the Department of "Community Development and Environmental Studies" with this name at the level of graduate studies in the faculties of social work in Egyptian universities, the research aimed to develop a research map for future scientific theses in the department, by foreseeing and prioritizing issues, fields and research treatments in line with the goals of sustainable development, and the research belongs to the descriptive forward-looking studies, using the sample social survey methodology, where the Research in the field on a sample of 156 experts and specialists during the second half of November 2024, The research reached a proposal to include various research issues related to the areas of achieving the sustainable development goals of Egypt's Vision 2030, while the proposed research treatments for master's theses included: description, evaluation, content analysis, analysis of experiences, and trends in development discourse, while it came at the doctoral level in the form of: Empirical studies, measuring the return of professional intervention in programs and projects, and the effectiveness of using scientific models in community development.

Keywords: Research map, Community development, Sustainable Development Goals

أولاً: مدخل إلى مشكلة البحث يتضمن الدراسات السابقة:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات الحديثة بصفةٍ عامة؛ والمجتمع المصري بصفة خاصة، تبرز أهمية البحث العلمي باعتباره محركا رئيسا للتنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكونه يمثل إحدى الوظائف الأساسية للجامعات بجانب التعليم والتدريب، وخدمة المجتمع.

فالبحث العلمي من أبرز العناصر التي تعتمد عليها استراتيجية رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والتي تستهدف بناء مصر الجديدة، والتي تقوم على العدالة والتنمية المستدامة، باقتصاد تنافسي ومتنوع، يتضمن توظيف المعرفة والابتكار والإبداع، باستثمار أمثل لعبقرية المكان والإنسان، بهدف تحقيق جودة حياة المصريين وسعادتهم. (عبد العزيز ٢٠١٩، ٢٣١)

فالبحث العلمي الرصين الذي يشتمل على قيمة مضافة ومنفعة للمجتمع في شتى العلوم يمثل دافعاً ومحركاً وقاطرةً للتنمية؛ نظراً لإسهامه بشكل مباشر في تحقيق نهضة المجتمعات وتقدمها، ولكونه يدرس الواقع (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتربوي والأخلاقي والتنموي الخ .....) ويحلله، ويسعى لتقديم حلول مناسبة لمشكلات المجتمع وتحدياته، مما يستلزم الاختيار السليم لموضوعات الدراسات والبحوث العلمية. (لاشين، وإسماعيل: ٢٠١٤، ص ٦٠)

وبالنظر إلى الثروة العلمية والرقمية في عالم اليوم نجد أنها تضع أمام الجامعات مشكلات وتحديات جديدة ترتبط غالباً بآليات استخدام الدراسات والبحوث العلمية في الجامعات ضماناً للوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، من خلال تفعيل العلاقة بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (إبراهيم، عبد الله ٢٠٢١م، ٦٨)

كما تمثل التنمية المحلية حجر الزاوية لأنواع التنمية المتعددة، حيث تستهدف الارتقاء المتواصل والمستمر بمستوى معيشة المواطن في بيئته المحلية، وتعزيز انخراطه في عمليات التنمية الشاملة، حتي يسهم في بناء مجتمعه المحلي الذي هو جزء منه علي الوجه الأمثل، كما تعتمد علي الفلسفة التشاركية في التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة، تحقيقاً لمبدأ الاستثمار الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وتطويعها والاستفادة منها بما يخدم الصالح العام المحلي، والإسهام الفعلي والفعال في التنمية المجتمعية الشاملة (العمري، ٢٠١٦م، ١٦٨(

ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين البحث العلمي والتنمية علاقة طردية، نظراً لأن ما توليه الدول والحكومات من اهتمام بالبحث العلمي ودعمه بالميزانية الكافية واللائقة يعد استثمارًا على المستوى القومي، والذي ينعكس على تقدم الدولة وتنميتها ونموها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتعليمياً وحتي سياسياً، لا سيما مع ازدياد التحول نحو اقتصاد المعرفة واهتمام بعض الدول والحكومات بالانفتاح المعرفي وإتاحة المعرفة وتطويرها؛ وتطويعها في خدمة البحث العلمي وتوجيهه لخدمة تلك المجتمعات؛ وحل مشكلاتها؛ وتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبرغم التزايد الكمي في مخصصات موازنة التعليم العالي والبحث العلمي من الدخل القومي علي مستوي جمهورية مصر العربية (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ، إلا أن الفجوة ما زالت قائمة، - بل وتتسع-، نظراً لزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة مما يؤدي إلى عدم كفاية تلك المخصصات على المستوى المحلي والقومي، إضافةً إلى تنافس الدول المتقدمة على المستوى الدولي، والصراع من أجل البقاء بين أوساط الدول النامية، نظراً لما تستهدفه تلك الدول المتقدمة مزيداً من الاهتمام بالبحث العلمي وتجعله محوراً وموجها

للتنمية فيها، مما يؤدي إلى زيادة تقدم الدول المتقدمة وتخلف ركب الدول النامية ومن بينها مصر.

الأمر الذي يدعو إلى توجيه مزيد من الاهتمام بالبحث العلمي وتوجيهه نحو خدمة المجتمع وتنميته وحل مشكلاته على المستويين المحلي والقومي، مع ضرورة الالتزام بقواعد البحث العلمي حيث أشارت دراسة (**Lyon, 2005**)، إلى ضرورة إعداد سياسات وخطط وخرائط بحثية في الأقسام العلمية والأكاديمية مع توفير بنية تحتية مناسبة وكافية، والاهتمام بالموارد البشرية المتمثلة في وجود باحثين مختصين أكفاء، مع توجيه التدريب الأمثل والكافي لهم في مجالات البحث العلمي بتخصصاتهم المتعددة، مع التأكيد على ارتباط البحث العلمي باحتياجات المجتمع حتي يدفع متخذي القرار إلى التوجيه بضرورة الاستعانة بمخرجات تلك الأبحاث العلمية، والذي لن يتأتى إلا بتحديد ودراسة أولويات المجتمع وحاجاته، بتخطيط علمي سليم رسمًا للرؤى المستقبلية الواضحة، وحدًا من تشتيت الجهود وإهدارها وعدم جدواها أو ازدواجها أو تكرارها، وإلا فسوف يستغني متخذو القرار عن تلك الأبحاث التي لا تفيد المجتمع.

وبالرغم مما يزعمه البعض من تأخر ترتيب العلوم الاجتماعية عمومًا؛ والخدمة الاجتماعية خصوصاً من حيث أهميتها المجتمعية إلا أنها تعد منطلقاً أساسياً؛ بل وحجر الزاوية في تحقيق استراتيجية رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، نظراً لما تتضمنه أهداف الخدمة الاجتماعية من أهمية في إحداث التغيير المخطط والبنَّاء للنهوض بالمجتمع المصري في المجالات الثلاثة التي تقوم عليها الرؤية (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي). (عبد العزيز ٢٠١٩، ٢٣١)

فالدراسات والبحوث العلمية في الخدمة الاجتماعية تعد من الضرورات الأساسية في التخطيط للتنمية، إذ يمكنها وضع الخطط على أساس واقعي وذلك بحصر الإمكانات الفعلية والاحتياجات الحقيقية والضرورية وترتيبها وفق أولويتها، والتعرف على الظواهر والمعوقات والمشكلات والعوامل التي قد تؤدي إلى التخلف أو تعترض سبيل التنمية أو تحد منها، بالإضافة إلى تحديد أنواع الخدمات المطلوبة، والاستعانة بها في متابعة وتقويم المشروعات وتحليل نتائجها ودراسة عوامل النجاح من أجل تعزيزها، وكذلك عوامل الإخفاق التي اعترضت تنفيذها من أجل تلافيها مستقبلاً. (المدني، ٢٠١١، ٤٢٤٦)

كما أشارت دراسة) أحمد، ٢٠٢٣، ٧٩١(إلى أن الارتقاء بمهن المساعدة الإنسانية عمومًا ومهنة الخدمة الاجتماعية ومنهجيتها في تنمية المجتمع -خصوصاً- أصبح مطلبًا تنموياً ومهنياً؛ يترتب عليه مواكبة متغيرات وأهداف التنمية المعاصرة أولاً بأول، ومن ثم تحقيق استدامة الاعتراف المجتمعي بالمهنة وتنظيماتها، فضلاً عن استدامة جهود التنمية نفسها، والمساهمة القائمة على مخرجات البحث العلمي في إنجاز أهداف التنمية بصورة مباشرة من خلال التكامل والتوازن في برامجها التنموية، وبما ينعكس علي أداء الوظائف الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات ومن ثم تحقيق أهداف التنمية بأفضل صورة ممكنة.

ووفق ما أشار (السميح، ٢٠٢١م - ٣٧٩) بأنه علي الرغم من التطور المادي والتكنولوجي والترفيهي والاستهلاكي المتنامي في بعض البلدان العربية إلا أنها ما زالت تعاني بعض المشكلات في البحث العلمي كغياب سياسات البحث واستراتيجياته وخرائطه البحثية للاسترشاد بها مما يؤثر سلباً في استنزاف الجهود البحثية وبعثرتها، كما يتسم البحث العلمي في الوطن العربي بضعف البناء والتركيب وانه في حاجة ماسة للتطوير من خلال تحديد مساراته وتوجيهها التوجيه الأمثل، مما يدعو إلى الكشف عن الموضوعات ذات الأولوية للمجتمع بالبحث والدراسة وترتيبها وفق الأولوية والأهمية.

وبالنظر إلى الدراسات المستقبلية والاستشرافية، نجد أن الاهتمام بها قد زاد في الآونة الأخيرة، نظراً لكونها تقوم على التخطيط المستقبلي مما يساعد في رسم الاستراتيجيات والسياسات

والتوجهات العالمية والإقليمية والمحلية (زاهر ٢٠١٩، ٤١) ، لا سيما ورسم السياسات مرتبط بالتخطيط العلمي والاجتماعي القائم على البحث العلمي، وذلك في ظل تطور التقنيات والمعلومات فإن هذا النوع من الدراسات يقترح احتمالات لمواجهة التوقعات المحتملة برؤية علمية تخطيطية تنموية تراعي المشكلات والاحتياجات المطلوبة، والإمكانات المتاحة والموارد الراهنة والمتوقعة وترتيبها وفق الحاجة والأهمية والأولوية في شكل خطة بحثية استراتيجية.

ولقد دعت دراسة (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٩٦ (إلى ضرورة تحديد وترتيب الأهداف والأولويات البحثية تبعاً للأهمية والدراسة ومدي التوافق مع خطط التنمية، مما يدعو إلى ضرورة تحديد الأولويات في البحوث العلمية ويثبت أهميته الكبري؛ بما يساعد في تسليط الضوء على القضايا البحثية، والمجالات البحثية التي لا تزال بكراً؛ ولم تنل قدراً كافٍ من الدراسة والبحث؛ بالإضافة إلى تعرُّف أبرز وأهم المعالجات البحثية التي تتفاوت حسب طبيعة الدراسة ومستواها وأهدافها، وكذلك تساعد في فتح مجالات وآفاق جديدة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى المضي قدماً في بحوث بعينها حسب أهميتها وأولويتها بالنسبة لتلك المجتمعات مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بها.

وقد أعد بعض الباحثين دراسات لتحليل وتقويم الرسائل العلمية في المجالات المتعددة في الخدمة الاجتماعية، وسوف نذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

ففي تنظيم المجتمع نجد دراسة (بلال، ٢٠٠٩م): والتي هدفت إلى تقييم بحوث التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع في مجال تنمية المجتمع المحلي من حيث الشكل والمضمون ومدى التزام الباحثين بالمعايير الشكلية في هذا التخصص، وكذلك مدى توظيف الباحثين للموجهات النظرية (مداخل/ نظريات/ نماذج) في بحوثهم، كما وضعت مجموعة معايير ينبغي على الباحثين الالتزام بها من أجل الارتقاء بجودة البحوث والدراسات العلمية، وتوجيههم نحو دراسة محاول التعليم والعدالة الاجتماعية والتنمية العمرانية بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالأمن القومي.

وفي تنظيم المجتمع أيضاً نجد دراسة (المؤذن، ٢٠١٦) ، والتي استهدفت تحديد عائد بحوث تنظيم المجتمع والتي تم تطبيقها بمجال تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية من أجل تطوير الممارسة المهنية بالتخصص، كما حاولت التعرف على معوقات تحقيق هذا العائد، وتوصلت إلى أن نتائج تلك البحوث أسهمت في رفع كفاءة العاملين بالمؤسسات التي تم تطبيق البحث عليها، مع وجود بعض العقبات منها ما يتعلق بالباحثين ومنها ما يتعلق بالقسم العلمي ومنها ما يتعلق بالمؤسسات.، وأوصت بضرورة إجراء مزيد من البحوث لقياس عائد التدخل المهني بالبرامج والمشروعات الاجتماعية والتنموية.

أما في التخطيط الاجتماعي فقد صاغت دراسة (الشربيني، حسن، ٢٠٢٤) خريطة بحثية مقترحة للرسائل العلمية في التخطيط الاجتماعي بجامعة الأزهر: رؤية مستقبلية، وذلك بتحديد القضايا المستقبلية التي يمكن دراستها في رسائل الماجستير والدكتوراه في تخصص التخطيط الاجتماعي بجامعة الأزهر، وكذلك المعالجات التخطيطية من حيث العمليات والنماذج، بالإضافة إلى تحديد المردود لإجرائي لتلك الرسائل في المستقبل حسب ما يدركه الخبراء والمتخصصون.

أما في مجالات الخدمة الاجتماعية فقد استهدفت دراسة (السيد، ٢٠١٨) التعرف على جدوى دراسات التدخل المهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير الممارسة المهنية بمجال رعاية الطفولة، وتحديد أساليب التدخل المهني الأكثر فعالية في ذات المجال، والتعرف على العوامل والأسباب التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من نتائج تلك الدراسات كما حاولت صياغة مؤشرات تخطيطية لدراسات مستقبلية تسهم في زيادة فعاليات دراسات التدخل المهني في

تطوير الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بمجال رعاية الطفولة.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي في الخدمة الاجتماعية وضرورته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وأهمية الدور البحثي للجامعات وواقعه، فقد تناولته بعض الدراسات منها دراسة (علوان، ٢٠٠٣) والتي أكدت وجود فجوة هائلة بين نتائج البحث العلمي ومتطلبات التنمية في بلدان الوطن العربي وعدم ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية الشاملة، كما توصلت إلى عدم وجود استراتيجية بحثية عربية واضحة للبحث العلمي، مما يدعم ضرورة وضع خرائط بحثية للأقسام والتخصصات الأكاديمية التي تسهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري والعربي لصياغة استراتيجية بحثية على مستوى المؤسسات البحثية العربية.

أما دراسة (أبو زيد، ٢٠٠٨) فقامت بتحليل مضمون البحوث العلمية المنشورة في المجلة العلمية بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان باعتبارها استراتيجية لجودة البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، وتوصلت من خلال تحليل مضمون بحوثها إلى اشتمالها على رؤية شاملة لمشكلات المجتمعات المحلية وقضاياه؛ مثل الإسكان والمجتمعات العشوائية ومجالات الصحة والتعليم وكفاءة منظمات المجتمع المدني، وكذلك تفعيل المشروعات التنموية وشبكات الأمان الاجتماعي بما يدعم حقوق الانسان، مما يؤكد على أهمية بحوث الخدمة الاجتماعية في تناول تلك القضايا والمشكلات التي ترتبط بالواقع المجتمعي.

في حين ركزت دراسة (الغامدي، ٢٠٠٨) على دور البحث العلمي من خلال الجامعات والمراكز البحثية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور الغرف التجارية وغيرها من المؤسسات الوسيطة في عمليات التنمية الشاملة، وكذلك القطاع الخاص ودوره في تدعيم وتطوير البحث العلمي بصوره المتعددة، وفق ما يجري في جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، وقد أوصت بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري ورفع كفاءة الباحثين واستحداث شبكات معلوماتية متكاملة بهدف تبادل المعلومات ونتائج تلك البحوث العلمية بين الجامعات من جانب ورجال الأعمال من جانب آخر والغرف التجارية من جانب ثالث.

ولقد تناولت بعض الدراسات أهداف التنمية المستدامة مع ضرورة ربط وتوظيف بحوثها ونتائجها في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م، فقد وضع (مرسي، ٢٠١٨م) تصوراً مقترحاً لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م في محاور التنمية الاقتصادية والطاقة والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية بالإضافة الى التعليم والثقافة والعدالة الاجتماعية والبيئة والابتكار والمعرفة والبحث العلمي والصحة والتنمية العمرانية وغيرها من المحاور التي تمت إضافتها بعد ذلك ضمن أهداف التنمية المستدامة المحدثة في ٢٠٢٣م والتي سار البحث الراهن في ضوئها.

أما دراسة (عبد العزيز ، ٢٠١٩م) فأشارت إلى أهمية البحوث التي تتعلق بالقضايا الأساسية للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها مع الفئات المتعددة والمجالات المتضمنة في رؤية مصر ٢٠٣٠ ومحاورها المختلفة، كما أكدت على أن بحوث تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والتنموية تسهم في تحقيق أهدافها وتحديد نقاط القوة والضعف وأسباب النجاح والفشل، كما أفادت بقصور خطط وكالة الكلية للدراسات العليا والبحوث وحاجتها الى مراجعة وفق المتغيرات المستحدثة، وضرورة إعداد خطط بحثية للأقسام والتخصصات والسير في ضوئها تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، كما أفادت أيضاً بأن أكثر المجالات البحثية التي تم تناولها هي محاور (التعليم، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والأهلية، الثقافة، العدالة الاجتماعية)، أما أقلها اهتماماً فكانت محاور (التنمية العمرانية، الأمن القومي والسياسة الخارجية، البيئة، ومحور السياسة الداخلية).

وهناك بعض البحوث التي تناولت قضـــايا وقطاعات بعينها، وظهرت علاقتها بالتنمية المستدامة وأهدافها ، فمنها دراسات تناولت علاقة المؤسسات التعليمية بالتنمية المستدامة مثل (البراوي، ٢٠٢١) والتي تناولت دور الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المســتدامة، ودراســة (عمر، ٢٠١٨) والتي اهتمت بدور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المســتدامة في ضــوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ودراسة (حامد، ٢٠٢٣) والتي تناولت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم رؤية مصر ٢٠٣٠: بإجراء دراسة ميدانية على بيئتين متباينتين بمدارس محافظة البحيرة، وكذلك دراسة (الشريف، ٢٠١٩) والتي اهتمت بتقديم معالم إســتراتيجية مقترحة لتميز التعليم العالي في ضــوء أهداف التنمية المســتدامة: رؤية مصــر ٢٠٣٠، في حين تناولت دراســة (رومان، ٢٠٢٢) الأدوار المســتقبلية لأعضــاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أما دراسة (دندراوي، ٢٠٢١) فتناولت دور جماعات الخدمة العامة المدرسية في نشر ثقافة التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، في حين تناولت دراسة (أحمد ٢٠٢١) التعليم وتفعيل قيم التنمية المستدامة في ضــوء اســتراتيجية التنمية المســتدامة: رؤية مصــر ٢٠٣٠، ودراســة (ديوان، ٢٠٢٠) التي تناولت المناهج الدراسية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠، ودراسة (خطاب، ٢٠٢١) والتي حاولت تحديد متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضــوء اســتراتيجية التنمية المســتدامة: رؤية مصــر ٢٠٣٠، ودراســة (الدجدج، ٢٠٢٠) والتي ســعت نحو صــياغة اســتراتيجية مقترحة لتعزيز التعليم الريادي بالجامعات المصرية "في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ودراسة (عتريس، ٢٠٢٠) والتي حاولت التعرف على الريادة الاستراتيجية كمدخل لتحسين الأداء التنافسي للجامعات المصرية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م، أما دراسة (شاهين، ٢٠٢٢) فقد ركزت على الوظائف والأبحاث والأدوار المنتظرة للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في خطط التنمية المستدامة: دراسة وصفية تحليلية لرؤية مصر ٢٠٣٠، إلى غير ذلك من دراســات وأبحاث أظهرت العلاقة بين المجال التعليمي الجامعي وقبل الجامعي والتنمية المستدامة.

وهناك دراســات تناولت المجالات الاقتصــادية وريادة الأعمال والبطالة ومكافحة الفقر والشــمول المالي وعلاقة ذلك بالتنمية المســتدامة مثل دراســة (أحمد، ٢٠٢٢) والتي تناولت أثر التحديات الاقتصــادية على أهداف التنمية المســتدامة في برنامج تنمية مصــر ٢٠٣٠م، وكذلك دراســة (علي، ٢٠٢٤م) والتي تناولت الآثار الاقتصــادية لمبادرة حياة كريمة كأحد آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، ودراسة (بليغ، ٢٠١٨) المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، أما دراسة (البرقي، ٢٠٢٣) فقد تناولت أثر التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المســتدامة في مصــر، في حين تناولت دراســة (خطاب، ٢٠٢٠) فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، أما دراسة (عبد الله، ٢٠٢٢) فقد تناولت آليات الحد من معدلات البطالة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك دراســة (الشــرقاوي، ٢٠٢٢) والتي تناولت الشــمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المســتدامة ضــمن رؤية مصــر ٢٠٣٠، ودراســة (الشــناوي، ٢٠٢٢) تناولت دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٢٠-٢٠٣٠، بالإضافة إلى دراسة (رجب، ٢٠٢٢) والتي تناولت تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضــوء أبعاد التنمية المســتدامة: رؤية مقترحة، وســعت دراســة (علي، ٢٠٢٢) نحو تحقيق التنمية المســتدامة خلال آلية ريادة الأعمال: دراسة ميدانية على عينة المشاريع الريادية في محافظة سوهاج، ودراسة

(غازي، ٢٠٢١) وعنوانها : حياة كريمة: النموذج التطبيقي لشبكات الأمان الاجتماعي في ميزان خطة التنمية المستدامة، وتناولت دراسة (رجائي، ٢٠٢٤) أهمية الذكاء الاصطناعي لتعزيز الاقتصاد الرقمي المصري، في حين قامت دراسة (قاسم، ٢٠٢٤) بتحليل واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. إلى غير ذلك من دراسات وأبحاث ركزت على علاقة التنمية المستدامة بالمجالات الاقتصادية وريادة الأعمال وبحوث الفقر والشمول المالي.

وهناك مجموعة من الدراسات تناولت البيئة والتربية البيئية وتغير المناخ وما يرتبط بها وعلاقة ذلك بالتنمية المستدامة مثل دراسة (زيدان، ٢٠٢١) والتي حاولت تصميم برنامج تجريبي لاستخدام المدخل البيئي المستدام لتنمية وعي الشباب بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، أما دراسة (الرميدي، ٢٠١٨) التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وأخيراً دراسة (محمود، ٢٠٢٢) والتي حاولت تفعيل التربية البيئية والاقتصاد الأخضر في الجامعات في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

ولهذا فقد اتخذ البحث الراهن من أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م موجهاً له يسير في ضوئه، وذلك نظراً للارتباط الوثيق بين تخصص تنمية المجتمع وكل ما من شأنه إحداث تطوير وتنمية في جميع جوانب الحياة على مستوي الأفراد والجماعات والقطاعات والمجتمعات المحلية والقومية وعلى مستوى الدولة، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المنظمات الحكومية والأهلية، لا سيما المؤسسات التعليمية والبحثية منها.

وبالنظر إلى البحوث العلمية في معظم المجالات نجد أنها غالباً ما تعاني من غياب المخطط البحثي الشامل والمتكامل للكشف عن أهم القضايا الواجب بحثها ودراستها وفق رؤية علمية تخطيطية شاملة ومتكاملة، حيث تعاني غالبية تلك البحوث من تكرار وتقليد ومحاكاة، كما يغيب عنها الإبداع والابتكار والتميز. (حرب ٢٠١٨، ١٨٨(

وإذا كان هذا هو واقع أغلب البحوث– وذلك بالرغم من قيام بعض الباحثين فيها بتصميم خرائط بحثية لتلك التخصصات، وذلك وفق ملاحظة الباحث من تعدد البحوث التي تتضمن خرائط بحثية على المواقع الالكترونية -، فكيف سيكون مآل تخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) في إطار الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر ؟؟ وهو من التخصصات التي لم يتطرق لها الباحثون لإعداد خرائط بحثية فيها نظراً لتفرده بهذا المسمى على مستوى الدراسات العليا بالجامعات المصرية.

ثانياً: تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته:

انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية لجامعة الأزهر نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالمجتمع المصري من خلال البحث العلمي على مستوى الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، فقد أسهم -قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة- في مجالات البحث العلمي منذ إنشاء الدراسات العليا بالقسم بالقاهرة في عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في إحدى التخصصات السبع الدقيقة وهي: (تنمية المجتمع والتخطيط الاجتماعي، خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع، مجالات الخدمة الاجتماعية، علم الاجتماع التطبيقي). (سيأتي بيانها تفصيلاً في التراث النظري للبحث).

وقد كان تخصص (تنمية المجتمع) طليعة التخصصات الدقيقة على مستوى الدراسات العليا بالقسم، وكان معنياً في بادئ الأمر بتعليم الكبار؛ وذلك قبل إنشاء قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، ولقد أسهم بحوالي ٧٠ رسالة علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه، منذ

بدايات التخصص وحتى الآن؛ والتي تمثل نتاجاً بحثياً – رأس مال بحثي- يمكن الاستفادة منه والبناء عليه في مستقبل التخصص بالكلية المستحدثة؛ وبما يدعم توجه جامعة الأزهر في بناء استراتيجيتها البحثية لمواكبة التغيرات المعاصرة المتعددة ومنها (الرقمنة، تغير المناخ، والذكاء الاصطناعي فضلاً عن التغيرات المهنية المرتبطة بنظريات الممارسة المهنية في تنمية المجتمع).

وقد وضع بعض الباحثين خرائط بحثية لبعض تخصصات الخدمة الاجتماعية بكليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها على مستوى الجمهورية؛ نظراً لتشابه تلك التخصصات على مستوى الدراسات العليا، بينما لم ينل تخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) هذا الاهتمام ولم يتطرق أحد من الباحثين لوضع خريطة بحثية للرسائل العلمية فيه، وذلك نظراً لتفرده بهذا المسمى على مستوي الدراسات العليا بكليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات المصرية، ويعد هذا ضمن مبررات البحث الراهن .

كما أن الخرائط البحثية تمثل أهمية كبرى في توجيه الجهود البحثية بشكل فعال لضمان توفير الوقت والجهد؛ فهي تمثل الأداة المثلى لتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تعكس السياسات البحثية المعلنة بما يحقق الرؤية الاستشرافية في ظل التطور التقني والرقمي لمواجهة التوقعات المحتملة.

وفي السياق ذاته فقد اتخذ البحث الراهن لنفسه معياراً ومنطلقاً أساسياً يسعي في ضوءه -، وهي الأهداف الاستراتيجية الستة للتنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة في ٢٠٢٣م"، والتي تمثل توجهات الدولة نحو مواصلة تحقيق التنمية المستدامة، ينبثق منها ٣٢ هدفاً عاماً؛ تتكامل فيما بينها وتتناغم مع توجه الدولة نحو بناء الإنسان المصري؛ وتصب جهود تنفيذ الأهداف العامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. (والتي سيأتي بيانها تفصيلا في التراث النظري للبحث، وأثناء عرض وتحليل نتائج الدراسة).

ولقد أوصت بعض الدراسات السابقة (عبد العزيز، ٢٠١٩، أحمد ٢٠٢٣) بضرورة وضع استراتيجية بحثية تراعي المستجدات في المجتمعات المحلية والعالمية وكذلك المهنية والقطاعية في تخصص تنمية المجتمع، يراعي فيها اتجاهات تنمية المجتمع الحديثة ومشكلاتها وقضاياها مثل (التحليل المكاني لجهود تنمية المجتمع وبرامجها كأساس للعدالة الاجتماعية)، (تنمية المجتمع المرتكزة إلى التكنولوجيا)، (تنمية المجتمع المرتكزة إلى المبادرات)، (تنمية المجتمعات الخضراء وتغير المناخ)، (التوازن البيئي وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية والمستحدثة والعشوائية)، (شركاء التنمية؛ والتنمية المستدامة؛ وتنمية المجتمع).

في ضوء ما تقدم، وما أفضت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات، وانطلاقاً من المسئولية الاجتماعية لجامعة الأزهر ، ومسئولية الباحث كعضو هيئة تدريس بتخصص تنمية المجتمع نحو حتمية مواكبة توجهات جامعة الأزهر في بناء استراتيجية بحثية خاصة بها اعتماداً على جهود الأقسام والتخصصات العلمية فقد جاء هذا البحث بمثابة استجابة علمية نحو تحقيق هذا التوجه، وتمثلت مشكلة البحث الراهن في "إعداد خريطة بحثية للرسائل العلمية في تخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأزهر تدعيما للخطة البحثية لجامعة الأزهر ومتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة بما يحقق رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة في ٢٠٢٣م".

ثالثاً: أهداف البحث:

يستهدف البحث الراهن تحقيق هدف رئيس مؤداه: "التوصل إلى خريطة بحثية للرسائل

العلمية في تخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأزهر في ضوء أهداف التنمية المستدامة بما يحقق رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة في ٢٠٢٣م"

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١)تحديد أولويات (القضايا والمجالات البحثية) للرسائل العلمية في تنمية المجتمع والدراسات البيئية بجامعة الأزهر، في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

٢)تحديد أولوية (المعالجات البحثية) للرسائل العلمية (الماجستير - الدكتوراه) في تنمية المجتمع والدراسات البيئية بجامعة الأزهر، في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

٣)تعرُّف آليات توظيف التطورات التكنولوجية الحديثة (التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الرقمية) في الرسائل العلمية بتخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية)، وفق آراء عينة البحث.

رابعاً: أهمية البحث:

١) يأتي هذا البحث تدعيماً لتوجهات جامعة الأزهر نحو بناء استراتيجية بحثية على مستوى الجامعة، اعتماداً على جهود الأقسام والتخصصات العلمية، وبما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة.

٢) تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية (باحثي الماجستير والدكتوراة)، وتوجيههم الوجهة الصحيحة من جانب، وحل مشكلاتهم وفهم قضايا مجتمعهم من جانب آخر.

٣) تنظيم الجهود وتقليل هدر الموارد المادية والبشرية، وتوجيه البحوث لمواكبة المستحدثات، والابتكار والإبداع في تناول الأفكار بشكل علمي مدروس ومخطط.

٤) استشراف وتحديد القضايا والمجالات البحثية المستقبلية التي يمكن تناولها في الرسائل العلمية في تنمية المجتمع وترتيبها وفق أهميتها وأولويتها في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

٥) دعم السياسات التمكينية ضمن هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠م، والتي تهتم بتحديد أولويات البحوث العلمية، وتوجيه الرسائل والأبحاث الجامعية إلى المجالات التطبيقية المتخصصة التي تدعم احتياجات الاقتصاد المصري، بما يتلاءم مع الأهداف الاجتماعية والبيئية، مقابل دعمها من المؤسسات الإنتاجية.

خامساً: التراث النظري للبحث:

يمكن عرض التراث النظري للبحث من خلال عرض المفاهيم والموضوعات التالية: (أ-الخريطة البحثية، ب-الدراسات المستقبلية - الاستشرافية (استشراف المستقبل)، ج- تطور تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر، ء- تطور البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر، هـ- أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م(

١)الخريطة البحثية:

لقد تناول العديد من الباحثين السابقين التراث النظري لمفهوم (الخريطة البحثية) من حيث الماهية والأهداف والأهمية والخصائص والأسس وغير ذلك، وسوف يكتفي البحث الراهن بذكر بعضها بشكل مختصر، فمن حيث المفهوم فقد عرَّفَتها (عبد العال، ٢٠١٦، ص ٣٠١) بأنها: تصور علمي مستقبلي يحدد أولويات القضايا والمجالات الرئيسية والفرعية للبحث العلمي وفق مصفوفة لأولويات متطلبات المجتمع وامكاناته الحالية واحتياجاته المستقبلية، ومن خلال الاتجاهات البحثية الحديثة لتحقيق أهداف البحوث والدراسات العلمية في المجتمع المحلي خلال فترة زمنية محددة، كما أشارت (عبد العال، ٢٠١٦، ص ٢٩٦) إلى وجود أربع فجوات بحثية بين البحث العلمي والمستفيدين في المجتمع على النحو التالي: فجوة في موضوع البحث (أولوية المعرفة)، وفجوة في التنفيذ والمعالجة وتطبيق النتائج، وفجوة زمنية، وأخيراً فجوة اتصالية.

كما تمثل الخريطة البحثية مخططاً نظرياً يقوم على التناول العلمي والعرض الموضوعي المدروس، والذي يتضمن أهم المشكلات والقضايا والمجالات البحثية التي ينبغي توجيه الجهود البحثية للباحثين نحو دراستها وبحثها وفقاً لمجالاتهم وقضايا مجتمعهم وأولوياتها وحاجة المجتمع لها (محمد، ٢٠١٨، ص ١٠)

وتشتمل أهمية الخرائط البحثية على العديد من الأمور منها: ربط السياق المجتمعي بالبحوث والدراسات العلمية، تحديد توجهات الأقسام العلمية نحو أنشطة البحث والدراسات العلمية، تقليل الفجوة بين البحوث العلمية والمستفيدين بالمجتمع، بالإضافة إلى تحقيق الرضا المجتمعي للمواطنين؛ والرضا الأكاديمي للباحثين نتيجة اسهامهم في معالجة قضايا مجتمعاتهم وربطهم بها (الشربيني، حسن،: ٢٠٢٤، ١٦٤- ١٦٥).

ومن مزايا الخرائط البحثية أنها تنطوي على نظرة مستقبلية، وتحدد التوجهات العامة للدراسات العلمية في التخصصات المتعددة، مع مراعاة المستجدات المستقبلية، والاحتياجات المجتمعية، بهدف ترشيد الجهود البحثية وتوفير الوقت والجهد المهدر في اختيار المشكلات والقضايا والمجالات البحثية، كما تعد دليلا استرشادياً لأهم الموضوعات التي يمكن معالجتها لتحقيق البحث العلمي المتميز، ولذلك، فالخريطة البحثية تمثل الأداة المثلى لتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تعكس السياسات البحثية المعلنة. (القحطاني،: ٢٠٢٠، ٦٤١) ،(الشربيني، حسن،: ٢٠٢٤، ١٥٤)

وإذا كان للخرائط الجغرافية أهميتها البالغة - علي اختلاف أنواعها سياسية كانت أو اقتصادية أو تضاريسية أو بشرية أو مناخية أو حتي ما يستخدمه المسافرون عبر التطبيقات المتعددة للخرائط ومنها: ، **(GPS) (Global Positioning System)**- بالنسبة للزائر أو الضيف أو الغريب أو المسافر؛ والتي تجعله مدركاً للاتجاهات والأماكن والمخاطر والفرص والتهديدات، وتجعله على دراية كاملة بطريقه الذي يسير فيه - حتى وإن كان حديث العهد بهذا الطريق أو لم يسر فيه من قبل-، وفي حال اتضاح أهمية الخرائط الجغرافية لمن يستخدمها، فينبغي أن تكون الخرائط البحثية في التخصصات العلمية أكثر وضوحاً وأكثر أهمية نظراً لأهميتها على المستوي المحلي والقومي والإقليمي والدولي.

وهذا ما دعا إلى توجيه البحث الحالي لمحاولة صياغة خريطة بحثية مقترحة في تنمية المجتمع بجامعة الأزهر في ضوء أهداف التنمية المستدامة، والتي جاءت امتداداً للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

٢)الدراسات المستقبلية - الاستشرافية (استشراف المستقبل):

يعد هيرمان كاهان (Herman Kahan)أول من فكر في علوم استشراف المستقبل، حيث وضع إطارا نظريا لعلم المستقبليات أو الدراسات المستقبلية منذ أربعينيات القرن الماضي، وقد ارتبط عمله بالمجال العسكري، -كما هو الحال في مفهوم الاستراتيجية-، ثم التحق بمؤسسة "RAND"، والتي كانت هي المؤسسة الأولى في العالم في مجال البحث العلمي وطرق استشراف المستقبل (البارودي، ٢٠١٩م، ص: ٢٠).

والدراسات المستقبليةFuture Studies – - كما عرَّفها (فليه، الزكي ٢٠٠٣م) بأنها: مجموعة من الدراسات والبحوث التي تستهدف الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والسعي نحو إيجاد حلول عملية لها، كما تستهدف تحديد اتجاهات الوقائع والأحداث وتحليل متغيراتها المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن تؤثر في المسار المستقبلي للأحداث، وتتنبأ بالأولويات التي يمكن أن تحددها كحلول لتلك المشكلات.

كما عرَّف (بدوي، أحمد زكي) استشراف المستقبل: بأنه علم يختص بعملية التنبؤ للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتوقع حدوثها في المستقبل القريب، ويستند في دراسة علم الاستشراف على الاستقراء والاستنباط وجمع الوقائع الفردية المتعددة واستخلاص المبادئ العامة التي تحكمها، والخروج. بعد ذلك بالتصور الذي سيكون عليه المجتمع في الأجيال القادمة.

٣)تطور تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر:

للوقوف على تطور تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع في جامعة الأزهر ينبغي الرجوع سريعاً إلى عام ١٩٣٠م والذي مثَّل الميلاد الحقيقي لجامعة الأزهر بشكلها التنظيمي الحالي وفق القانون (٤٩) بشأن إعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية فيه، وبمقتضى هذا القانون أُنشئت كليات جامعة الأزهر الثلاث الأولى (أصول الدين، الشريعة الإسلامية، اللغة العربية)، وتم إلغاء نظام الحلقات بالجامع الأزهر، واعتماد نظام الفصول والمحاضرات، وتم نقل الدراسة داخل المباني النظامية الحديثة – وفق ما هي عليه الآن. (عبد الرحمن، ٢٠٠٤، ٣٨-٤٠.(

وظل دور كليات جامعة الأزهر مقتصراً على دراسة علوم الشريعة والأصول واللغة على هذا النحو حتى صدور القانون (١٠٣) لعام ١٩٦١م، والذي بمقتضاه تم استحداث بعض الكليات العملية والنظرية كالطب والصيدلة والهندسة والزراعة والعلوم واللغات والترجمة والتجارة وكذلك التربية، فأصبحت جامعة الأزهر تُخرج الطبيب الداعية والمهندس الداعية والمعلم الداعية إلى غير ذلك من مخرجات التعليم الجامعي الأزهري الذي يفيد دينه ووطنه ومجتمعه. (الأزهر الشريف، ١٩٦٤، ٩٠.(

وبعد صدور القانون رقم (١٠٣) لعام ١٩٦١م -بثلاثة أعوام تقريباً-، صدر القرار الجمهوري (٦٠٦) لعام ١٩٦٤م بإنشاء كلية التربية للبنين جامعة الأزهر بالقاهرة، إلا أنه لم يبدأ العمل بها إلا في العام الجامعي ١٩٧٠-١٩٧١م، وتم تأسيس هذه الكلية لتسهم في وضع العلوم التربوية العصرية في خدمة رسالة الإسلام، بإعداد المعلم المسلم الذي يجمع بين التخصص الأكاديمي والإعداد المهني والثقافة الدينية المميزة له عن أقرانه خريجي كليات التربية بالجامعات الأخرى، وكذلك بإجراء البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية وتقديم الخدمات المجتمعية. (جامعة الأزهر، دليل كلية التربية بنين بالقاهرة ١٩٨١-١٩٨٢م، ٨).

وقد كان قسم (تنمية المجتمع وتعليم الكبار) طليعة الأقسام العلمية التي تم إنشاؤها في كلية التربية بموجب القرار الجمهوري لإنشائها في عام ١٩٦٤م ولكن لم تبدأ العمل إلا في مستهل العام الجامعي ١٩٧٠-١٩٧١م، حيث كانت الغاية من إنشاء قسم (تنمية المجتمع وتعليم الكبار) غايةً تطبيقية منذ نشأته، باعتباره مجالاً تطبيقياً للبحوث والدراسات العلمية بأقسام كلية التربية، ومحاولة تحويلها من مجرد دراسات فلسفية نظرية إلى واقع تطبيقي ممارَس؛ يخدم المجتمع المحلي؛ ويُكسب أفراد المجتمع مهارات العمل التنموي كي يشاركوا بدورهم في خدمة وتنمية مجتمعاتهم المحلية؛ وبما ينعكس على التنمية المجتمعية على المستوى المحلي والقومي، - ولا خير في العلم إن لم يخدم المجتمع وينفعه-، وكذلك فلا قيمة للتربية وبحوثها إن لم تحقق عمليات وعوائد تنموية داخل المجتمع سواء داخل المؤسسات التعليمية المدرسية أو خارج نطاقها في حدود المجتمع المحلي، وضرورة التحول من النظريات الفلسفية إلى تطبيقها في الواقع، وهذا هو الدور المنوط بالقسم منذ نشأته الأولى؛ والذي يُمَثِّل إحدى الوظائف الأساسية للجامعة وهي (خدمة المجتمع وتنمية البيئة).

وظل القسم يؤدى دوره وفق هذا النمط إلى أن قرر أحد عمداء كلية التربية بالقاهرة دمج أقسام (تنمية المجتمع وتعليم الكبار، أصول التربية، والتربية الإسلامية) دمجاً موقتاً لحين

استكمال أعضاء هيئة التدريس بكل تخصص، ثم استقل مرة أخرى مع بداية تسعينيات القرن الماضي ومثَّل اللبنة الأولى التي بُنيت عليه قواعد قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع عام ١٩٩٢م.

ولقد أسهم قسم (الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع) منذ إنشائه بكليات جامعة الأزهر (بالقاهرة وتفهنا الأشراف وأسيوط) في إعداد أخصائيين اجتماعيين؛ وأخصائيات اجتماعيات على مستوى الجمهورية وتخريج ثلاثين دفعة تقريباً، منذ تخريج أول دفعه عام ١٩٩٦م، وذلك جنباً إلى جنب مع كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية على مستوي جمهورية مصر العربية، على النحو التالي:

جدول (١) تطورتعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر

البرنامج	بنين بنات	الكلية	المكان والمحافظة	من: إلي	ملاحظات
قسم تنمية المجتمع وتعليم الكبار	بنين	كلية التربية بالقاهرة	مدينة نصر - القاهرة	١٩٧١م - ١٩٩١م	تم إنشاؤه ضمن القرار الجمهوري (٦٠٦) لعام ١٩٦٤م بإنشاء كلية التربية بالقاهرة
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنين	كلية التربية	مدينة نصر - القاهرة	١٩٩٢م - ٢٠٢٤م	كان يخدم جميع طلاب الجمهورية في البداية حتي تم إنشاء الأقسام في (تفهنا الأشراف وأسيوط)
كلية الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنين	جاري تجهيز مبني الكلية	الخانكة - القليوبية	٢٠٢٤م حتى الآن	القاهرة الكبرى والوجه القبلي
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنين	كلية التربية	تفهنا الأشراف - الدقهلية	١٩٩٦- ٢٠٢٥م	الوجه البحري
كلية الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع – فصول تفهنا الأشراف-	بنين	كلية التربية	تفهنا الأشراف - الدقهلية	٢٠٢٤م حتى الآن	الوجه البحري
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنات	كلية الدراسات الإنسانية بنات	تفهنا الأشراف - الدقهلية	٢٠٠١- ٢٠١١م	الوجه البحري

البرنامج	بنين بنات	الكلية	المكان والمحافظة	من: إلي	ملاحظات
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنين	كلية أصول الدين	أسيوط	١٩٩٦-٢٠٠٠م	الوجه القبلي
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنين	كلية اللغة العربية	أسيوط	٢٠٠٠-٢٠١١م	الوجه القبلي
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	بنات	كلية البنات الاسلامية	أسيوط	٢٠١٥-الآن	الوجه القبلي

يتضح من الجدول السابق أن عام ١٩٩٢م، كان بداية إنشاء قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر لأول مرة، امتداداً لقسم تنمية المجتمع وتعليم الكبار، وبدأت الدراسة به لمنح درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية للدرجة الجامعية الأولى في عام ١٩٩٢م بجهود الأستاذ الدكتور/ محمد عبد السميع عثمان – الأستاذ بالقسم ومؤسسه - وعميد كلية التربية الأسبق، مع نخبة من أساتذة علم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية للبنات بجامعة الأزهر.

وتحقيقاً للذيوع والانتشار الذي تتبناه جامعة الأزهر فقد تم إنشاء ذات القسم بذات اللائحة الدراسية خلال عام ١٩٩٦م في كليتي التربية بتفهنا الأشراف لخدمة طلاب الوجه البحري، وكلية أصول الدين بأسيوط لخدمة طلاب الوجه القبلي، ثم استحدث ذات القسم بذات اللائحة الدراسية لخدمة طالبات الوجه البحري بكلية الدراسات الإنسانية للبنات بتفهنا الأشراف عام ٢٠٠١م، وتواكب ذلك مع نقل طلاب القسم بأسيوط من كلية أصول الدين إلى كلية اللغة العربية.

ويتضح من خلال تحليل الجدول السابق افتقار محافظات القاهرة الكبرى ومحافظات الوجه البحري إلى وجود كلية أو قسم للخدمة الاجتماعية – للبنات-، يستقبل الطالبات الراغبات في الحصول على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، علي الرغم من معرفة الباحث الشخصية بأن غالبية الطالبات اللاتي لا يلتحقن بالدراسة في كليات جامعة الأزهر أو يستنفذن من الدراسة فيها؛ يذهبن للالتحاق بالمعاهد العليا والمتوسطة للخدمة الاجتماعية بمصروفات دراسية مرتفعة نسبياً، سواء في القاهرة أو كفر الشيخ أو المنصورة أو بنها أو المعاهد الكائنة في الوجه القبلي، مما يعد إهداراً لنفقات الأزهر الشريف علي طالباته طيلة حياتهن في مراحل التعليم قبل الجامعي بالمعاهد الأزهرية، مما يستدعي ضرورة انشاء قسم أو كلية للخدمة الاجتماعية لاستقطاب هؤلاء الفتيات بالقاهرة والوجه البحري، بدلا من التحاقهن بمعاهد خاصة للتعليم العالي للحصول على ذات الشهادة العلمية التي يحصل عليها أقرانهن بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية البنات الإسلامية بأسيوط.

٤) تطور البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر:

أما علي مستوى الدراسات العليا فقد أسهم - قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة - في مجالات البحث العلمي ، حيث تم إنشاء الدراسات العليا بالقسم بالقاهرة واستقبال طلبات الالتحاق للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه خلال عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م، وتضمنت لائحته الدراسية سبع تخصصات دقيقه هي: (تنمية المجتمع، التخطيط الاجتماعي، خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع، مجالات الخدمة الاجتماعية،

علم الاجتماع التطبيقي)، وقد كان تخصص (تنمية المجتمع) أول تخصص دقيق بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر علي مستوى الدراسات العليا، والذي جاء امتداداً لأصوله النابعة من قسم (تنمية المجتمع وتعليم الكبار) منذ القرار الجمهوري (٦٠٦) لإنشاء كلية التربية عام ١٩٦٤م والذي بدأ بالفعل خلال العام الجامعي ١٩٧٠-١٩٧١م.

ولقد ظل القسم بالقاهرة يؤدي خدماته الجليلة في ميدان البحث العلمي والدراسات العليا منفرداً بتكوين مدرسة علمية بحثية تخص الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر منذ عام ١٩٩٩م، حتي تم الموافقة على إنشاء الدراسات العليا بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية التربية بتفهنا الأشراف خلال العام ٢٠٢٣م، وتم التحاق طلاب الدراسات العليا به في تمهيدي الماجستير وتمهيدي الدكتوراه والدبلومات بنفس لائحة الدراسات العليا التي تحكم العمل بالقسم في القاهرة، وتم استقبال الطلاب والطالبات للدراسة به لأول مرة في بداية العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م، والجدول التالي يوضح تطور مرحلة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر ومنح الدرجات العلمية على مستوى الماجستير الدكتوراه فيها.

جدول (٢) تطور الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر

البرنامج	الكلية	المكان والمحافظة	من : إلي	ملاحظات
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	كلية التربية	مدينة نصر - القاهرة	١٩٩٩م - ٢٠٢٤م	
كلية الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	جاري تجهيز مبني الكلية	الخانكة - القليوبية	٢٠٢٤م	
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع	كلية التربية	تفهنا الأشراف - الدقهلية	٢٠٢٣- حتى الآن	

وقد أعد (أحمد،: ٢٠٢٣م) ببليوجرافيا شارحة لجميع الرسائل العلمية التي منحها القسم لطلاب وطالبات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه في جميع التخصصات الدقيقة السبع بالقسم، وتم نشر هذه الببليوجرافيا لأول مرة خلال شهر مارس عام ٢٠١٢م، وتم تحديثها أكثر من مرة حتي التحديث الأخير الخاص بدراسات تنمية المجتمع (فقط) خلال شهر (يوليو ٢٠٢٣م ، (ولقد سلَّط فيها الضوء بتركيز أكبر وتحليل أعمق على بحوث تخصص (تنمية المجتمع) بالقسم علي وجه الخصوص والتي بلغ إجمالي عددها ٦٥ رسالة علمية، منها (٤٠ رسالة ماجستير ، ٢٥ رسالة دكتوراه)، وتعد تلك الدراسة منطلقاً أساسياً للبحث الراهن، حيث أوصت بوضع استراتيجية بحثية لمراعاة المستجدات في المجتمعات المحلية والعالمية وكذلك المهنية والقطاعية في تخصص تنمية المجتمع، كما أوصت بضرورة وضع خريطة بحثية واستراتيجيات للبحث في تخصص تنمية المجتمع يراعي فيها اتجاهات تنمية المجتمع الحديثة ومشكلاتها وقضاياها مثل (التحليل المكاني لجهود تنمية المجتمع وبرامجها كأساس للعدالة الاجتماعية)، (تنمية المجتمع المرتكزة إلى التكنولوجيا)، (تنمية المجتمع المرتكزة إلى المبادرات)، (تنمية المجتمعات الخضراء وتغير المناخ)، (التوازن البيئي وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية والمستحدثة والعشوائية)، (شركاء التنمية؛ والتنمية المستدامة؛ وتنمية المجتمع).

وفي ظل استحداث كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر ككلية مستقلة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، فكان حتماً محاولة مسايرة هذا التطور بتصميم خرائط بحثية لجميع التخصصات الأكاديمية السبعة على مستوى الدراسات العليا، والتي بصدد أن يستقل كل

تخصص منها كقسم علمي بالكلية المستحدثة، على أن يكون هذا البحث الراهن محاولة لتصميم الخريطة البحثية علي مستوي الرسائل العلمية بمرحلتي الماجستير والدكتوراه لـــ (قسم تنمية المجتمع والدراسات البيئية) المزمع إنشاؤه واستقلاله كقسم مستقل، بهدف الاستفادة من قدراته البشرية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس والباحثين فيه وتوجيههم نحو دراسة وبحث موضوعات بحثية يقترحها القسم من خلال القضايا والمجالات التي يقترحها البحث الراهن وبما تخدم الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠م.

م	اسم عضو هيئة التدريس	الدرجة العلمية	مكان العمل	سنة الحصول على المؤهل		ملاحظات
				الماجستير	الدكتوراه	
1	أ.د/ محمد عبد السميع عثمان	أستاذ متفرغ	القاهرة	١٩٧٨م	١٩٨١م	علي رأس العمل
2	أ.د/ محمد عبد الرازق محمد خالد	أستاذ متفرغ	القاهرة			توفي إلى رحمة الله
3	أ.د/ إبراهيم عبد المحسن محمد حجاج	أستاذ	القاهرة	٢٠٠٧م	٢٠١٠م	علي رأس العمل
4	أ.م.د/ بخيت محمد محمد السيد	أستاذ مساعد	أسيوط	٢٠٠٨م	٢٠١٥م	علي رأس العمل
5	د/ جلال حسن أحمد مجاهد	مدرس	تفهنا الأشراف	٢٠١١م	٢٠١٧م	علي رأس العمل
6	د/ عبد الفتاح فرج محمد مسعد	مدرس	القاهرة	٢٠١٦م	٢٠٢٠م	علي رأس العمل
7	د/ حازم عيد إبراهيم رمضان	مدرس	القاهرة	٢٠١٧م	٢٠٢١م	علي رأس العمل
8	د/ مصطفى محمود أحمد محمد	مدرس	القاهرة	٢٠١٧م	٢٠٢١م	علي رأس العمل
9	د/ أحمد عبد اللطيف أبو عيطة	مدرس	تفهنا الأشراف	٢٠١٥م	٢٠٢١م	علي رأس العمل
10	د/ إسلام رشاد أحمد محمود	مدرس	أسيوط	٢٠١٦م	٢٠٢٢م	علي رأس العمل
11	د/ محمد فاروق مسعود علام	مدرس	تفهنا الأشراف	٢٠١٧م	٢٠٢٣م	علي رأس العمل
12	م.م/ مصطفى على محمد شدو	مدرس مساعد	تفهنا الأشراف	٢٠٢٢م	قيد الدراسة	علي رأس العمل

وفيما يلي بيان بقوام قسم (تنمية المجتمع والدراسات البيئية بالقاهرة وتفهنا الأشراف وأسيوط) وأسماء الموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس:

٥)أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م:

لقد مرت أهداف التنمية المستدامة بمراحل عدة، وكانت البداية خلال عام ٢٠٠٠م حيث شاركت (١٨٩) دولة في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وعددها سبعة عشر هدفاً على المستوى الأممي، كما حددت الأمم المتحدة أهدافاً للتنمية المستدامة رسميًا خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م، وتم وصفها بأنها أهدافاً طموحة وعالمية، ومن سماتها أنها تشجع كل دولة على تحديد وصياغة أهدافها الوطنية الخاصة بها، من خلال الاسترشاد بالمستوى العالمي للتنمية المستدامة وأهدافها وبما يتناسب وظروفها الوطنية، وينبغي على كل دولة أن تقرر آليات دمج تلك الأهداف العالمية في سياسات واستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية (الأمم المتحدة: ٢٠١٥). واشتملت تلك الأهداف علي (سبعة عشر ١٧) هدفًا رئيسًا، كلها مترابطة ومتكاملة، كما تشمل نطاقًا واسعًا من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولقد تناولتها دراسة (مجاهد، ٢٠١١م) في رسالة ماجستير لمعرفة المشكلات المرتبطة ببرامج الرعاية الاجتماعية وبمنظمات التنمية المحلية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، هذا وتشمل هذه الأهداف ما أورده كلا من ((Aroh، 2018، 16 و((Rose، 2019، 20 علي النحو التالي:

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
٢. القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.
٤. ضمان توفير تعليم ذي جودة عالية وفرص تعلم مستدامة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.
٦. ضمان توفير المياه النظيفة والصحية والإمكانية للجميع.
٧. ضمان الوصول الشامل والمستدام للطاقة القابلة للتجديد وبأسعار معقولة.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والشغل اللائق والرفاهية للجميع.
٩. بناء البنية التحتية المستدامة وتشجيع الصناعة والابتكار.
١٠. الحد من الفجوات داخل البلدان وبينها.

١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة وآمنة ومقاومة.
١٢. ضمان الاستهلاك والإنتاج المستدام.
١٣. اتخاذ تدابير فورية لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
١٤. الحفاظ على الحياة البحرية والمحيطات لتحقيق استخدام مستدام للموارد البحرية.
١٥. حماية البيئة البرية والحفاظ على التنوع البيولوجي.
١٦. تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة وتوفير العدالة للجميع.
١٧. تعزيز شراكات عالمية لتحقيق الأهداف.

شكل (1)أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م – اصدار ٢٠١٥م([1])

كما حددت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠٢٢، ٩- ١٥) الأهداف العامة لرؤية مصر ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة في الأهداف التالية:

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع.

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام.

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع.،

الهدف السابع: السلام والأمن المصري.

الهدف الثامن: - تحرير الريادة المصرية.

شكل(2) أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م– إصدار ٢٠٢٢م

ومن خلال تتبع استراتيجية وأهداف التنمية المستدامة منذ إطلاقها على المستوى الأممي في سبتمبر ٢٠١٥م، نجد أنها قد مرت بعدة مراحل من التحديث، وكان التحديث الأول في يناير ٢٠١٨م، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالبدء في تحديث استراتيجية التنمية المستدامة لتواكب تطورات المرحلة حيث إنها وثيقة حية تتأثر بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية محليا ودوليا.

ولقد اشتملت عملية التحديث على عدة محددات وأسباب ومبررات رئيسة منها :التأكيد على الاتساق والترابط مع أهداف التنمية المستدامة الأممية وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣م، إضافة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود والتكيف أمام الصدمات والتحديات غير المسبوقة، وكذلك التناول الإيجابي للتحديات الإقليمية، والمستجدات الجيوسياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وضرورة التأكيد على ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ثم لمواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصري عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦م.

ووفق التحديث الأخير في نوفمبر ٢٠٢٣م فقد حددت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٣، ٤٣) الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م المُحَدَّثَة إصدار ٢٠٢٣م في الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام.
- الهدف الاستراتيجي الرابع: اقتصاد متنوع معرفي تنافسي.
- الهدف الاستراتيجي الخامس: بنية تحتية متطورة.
- الهدف الاستراتيجي السادس: الحوكمة والشراكات.
- وتم وضع مجموعة من الأهداف العامة لتحقيق كل هدف استراتيجي منها، – كما سيتضح في عرض نتائج الدراسة من خلال عرض جداولها.

سادساً: الإجراءات المنهجية للبحث :

١)نوع الدراسة: ينتمي هذا البحث إلى نمط الدراسات والبحوث الوصفية، التي تتضمن استشرافاً لمستقبل الرسائل العلمية في تخصص تنمية المجتمع والدراسات البيئية، وتوجهاً لها في ضوء أهداف التنمية المستدامة المُحَدَّثَة إصدار ٢٠٢٣م وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م.

٢)المنهج المستخدم: منهج المسح الاجتماعي بالعينة للخبراء والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، في كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية على مستوى جمهورية مصر العربية وخبراء التنمية والتخطيط من وزارة التنمية المحلية، (بجميع تخصصاتهم الدقيقة)، نظراً لارتباط جميع التخصصات بتنمية المجتمع، ونظراً للارتباط الوثيق بين جميع التخصصات الدقيقة في المضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الستة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة عام ٢٠٢٣م، والتي يسعى البحث الراهن لتحقيق أهدافه في ضوئها.

٣)أداة البحث: اقتصر البحث الراهن على استخدام –استبانة- لتحديد اتجاهات (أعضاء هيئة التدريس بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، وخبراء التنمية والتخطيط) نحو القضايا والمجالات والمعالجات البحثية في الرسائل العلمية بتخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) بجامعة الأزهر في ضوء أهداف التنمية المستدامة، حيث تم بناء أداة البحث متضمنة أربعة محاور رئيسة وهي: (أولاً: البيانات الأولية لعينة البحث، ثانياً : أولويات القضايا والمجالات البحثية في الرسائل العلمية بتنمية المجتمع وفق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة، ثالثاً : أولويات المعالجات البحثية للرسائل العلمية في تنمية المجتمع (ماجستير ودكتوراه)، رابعاً: آليات توظيف التطورات التكنولوجية الحديثة (التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الرقمية) في الرسائل العلمية بتخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية)، وفق آراء عينة البحث)، وذلك بعد الاطلاع على الإطار النظري ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تم مناقشتها في تخصص (تنمية المجتمع) بجامعة الأزهر والتي بلغ إجمالي عددها ٦٥ رسالة علمية، منها (٤٠ رسالة ماجستير ، ٢٥ رسالة دكتوراه)، بهدف معرفة واستنباط أهم القضايا والمجالات والمعالجات والموضوعات والتوجهات التي تم تناولها، للوقوف على القضايا والمجالات التي تحتاج إلى إجراء مزيد من الدراسات عليها مستقبلاً في ضوء أهداف التنمية المستدامة المحدثة لرؤية مصر ٢٠٣٠م .

٤)المعالجات الإحصائية للبحث: تم استخدام مجموعة من المعالجات الإحصائية لعرض البيانات وتحليلها، ومن أمثلتها (التكرارات، النسب المئوية، الوزن النسبي، الأهمية النسبية من خلال الدرجة المعيارية ودرجة التحقق وقوة العبارة، وذلك لعبارات ومحاور أداة البحث).

حدود البحث:

١) الحدود البشرية: عينة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والمتخصصين في التنمية والتخطيط بقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بجمهورية مصر العربية قوامها (١٥٦ مفردة) موزعة حسب جداول البيانات الواردة في البيانات الأولية لعينة البحث ضمن نتائج البحث الراهن.

٢) الحدود المكانية: كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية – وخبراء التنمية المحلية والتخطيط، واقتصر الباحث على تطبيق أداة البحث الكترونياً من خلال ارسال الرابط الالكتروني للأداة (https://forms.office.com/r/BSs5knLXti) (والذي تم تصميمه على microsoft365 Forms) إلى عينة البحث عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي (الواتس والماسنجر) وإبداء استجاباتهم وتجميعها الكترونياً.

٣) المجال الزمني: تم تطبيق أداة البحث ميدانياً على العينة المختارة خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر ٢٠٢٤م، ثم أعقب ذلك تحليل البيانات وصياغة نتائج البحث الميدانية وتوصياته.

٤) الحدود الموضوعية: وهي متغيرات البحث والموضوعات التي تناولها في إطاره النظري ومنها: (الخريطة البحثية، تطور تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر، تطور البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بجامعة الأزهر، أهداف التنمية المستدامة).

سابعاً: النتائج الميدانية للبحث:

– البيانات الأولية لعينة البحث:

جدول (١) توزيع عينة البحث حسب المؤسسة التابع لها - ن= ١٥٦

	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
كلية	66	42.31%	*1*
معهد	53	33.97%	*2*
وزارة تنمية/ تخطيط	37	23.72%	*3*
المجموع	156	100 %	

من خلال بيانات الجدول (١) يتضح تنوع المؤسسات التي ينتمي اليها عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس بكليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها على مستوى جمهورية مصر العربية بما يتناسب مع تحقيق أهداف البحث المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م، وذلك لضمان حدوث التوازن بين التعليم النظري للخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع في الكليات والمعاهد العليا من جانب، والممارسة التطبيقية والمهارات المهنية للممارسين في مؤسسات التنمية المحلية وخبراء التنمية والتخطيط في وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والأجهزة المحلية بالمحافظات من جانب آخر، حيث بلغ قوام عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس بكليات الخدمة الاجتماعية ٦٦ مفردة بنسبة ٤٢,٣١٪ من إجمالي العينة؛ وجاءت في الترتيب الأول، بينما بلغ قوام أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية ٥٣ مفردة بنسبة ٣٣,٩٧٪ في الترتيب الثاني، في حين كان قوام عينة البحث من العاملين والممارسين في مجال التنمية المحلية والتخطيط ٣٧ مفردة بنسبة ٢٣,٧٢٪ وجاءت في الترتيب الثالث.

جدول (٢) توزيع عينة البحث حسب الجامعة التابع لها - ن=٦٦

	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
الأزهر	26	39.39%	*1*
حلوان	16	24.24%	*2*
الفيوم	8	12.12%	*3*
أسيوط	7	10.61%	*4*
بني سويف	5	7.58%	*5*
أسوان	4	6.06%	*6*
المجموع	66	100 %	

من خلال بيانات الجدول (٢) يتضح تمثيل عينة البحث لجميع كليات الخدمة الاجتماعية بجميع الجامعات المصرية التي تمنح درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، حيث جاء في الترتيب الأول عينة جامعة الأزهر التي ينتمي إليها الباحث والتي بلغ قوامها ٢٦ مفردة من القاهرة وتفهنا الأشراف وأسيوط بنسبة ٣٩,٣٩٪ من إجمالي عينة البحث من الكليات التابعة للجامعات المصرية، وذلك نظراً للتواصل المباشر بين الباحث وزملاءه في جامعة الأزهر وحرصهم على مساعدته لإتمام بحثه وشعورهم بأهمية هذا البحث خصوصاً مع استحداث كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر واستقلال أقسامها العلمية لا سيما قسم (تنمية المجتمع والدراسات البيئية)، في حين جاءت جامعة حلوان في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٢٤٪ لكون كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان أقدم الكليات في الجامعات المصرية لتعليم الخدمة الاجتماعية على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، ثم جاءت جامعة الفيوم في المرتبة الثالثة حيث تم تركيز الباحث بالتواصل مع عدد من أعضاء هيئة التدريس بقسم (التنمية والتخطيط) بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم والذي ينفرد بهذا المسمى على مستوى الجمهورية، وهو الأقرب إلى مسمي (قسم تنمية المجتمع والدراسات البيئية) بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأزهر، ثم جامعة أسيوط وبني سويف ، وأخيراً جاءت جامعة أسوان في المرتبة الأخيرة بنسبة ٦,٠٦٪ من إجمالي عينة البحث.

جدول (٣) توزيع عينة البحث حسب المعهد التابع لها – ن=٥٣

	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
القاهرة	12	22.64%	*1*
الاسكندرية	8	15.09%	*3*
كفر الشيخ	9	16.98%	*2*
بنها	6	11.32%	*4*
المنصورة	4	7.55%	*6*
٦أكتوبر	2	3.77%	*9*
قنا	4	7.55%	٦ ك
بورسعيد	5	9.43%	*5*
كفر صقر	3	5.66%	*8*
المجموع	53	100 %	

من خلال بيانات الجدول (٣) يتضح الانتشار الكبير للمعاهد العليا والمتوسطة للخدمة الاجتماعية على مستوى الجمهورية لاهتمامها بتعليم الخدمة الاجتماعية بجانب الكليات التابعة للجامعات المصرية، كما يظهر تنوع المناطق الجغرافية لهذه المعاهد ما بين محافظات القاهرة الكبرى (معهد القاهرة و٦ أكتوبر وبنها)، ومحافظات الوجه البحري (كفر الشيخ والمنصورة وكفر صقر) ومحافظات الصعيد (معهد قنا)، والمحافظات الساحلية (معهد بورسعيد)، وجاء في الترتيب الأول المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بنسبة ٢٢,٦٤، في حين جاء في الترتيب الثاني معاهد كفر الشيخ (المعهد العالي والمتوسط) في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٩٨٪، بينما احتلت معاهد (الاسكندرية)المعهد العالي والمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية الترتيب الثالث بنسبة ١٥,٠٩٪ ، ثم بنها وبورسعيد والمنصورة وقنا في الترتيب الرابع والخامس والسادس، والسادس مكرر على الترتيب، وقد جاء في المرتبة الأخيرة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر صقر محافظة الشرقية في المرتبة الأخيرة بنسبة ٥,٦٦٪.

جدول (٤) توزيع عينة البحث حسب التخصص الدقيق ن=١١٩

	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
خدمة الفرد	8	6.72%	*6*
خدمة الجماعة	12	10.08%	*4*
تنظيم المجتمع	36	30.25%	*1*
التخطيط الاجتماعي	24	20.17%	*2*
مجالات الخدمة الاجتماعية	19	15.97%	*3*
تنمية المجتمع بجامعة الأزهر	10	8.40%	*5*
التنمية والتخطيط الفيوم	7	5.88%	*7*
العلوم التأسيسية	3	2.52%	*8*
المجموع	119	100 %	

من خلال بيانات الجدول (٤) يتضح توزيع عينة البحث حسب التخصص الدقيق، والتي ترتبط فيما بينها في السياق العام وتهتم بشكل أو بآخر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بحوثها ودراساتها ورسائلها العلمية، حيث إن تنمية المجتمع يعد هدفاً رئيساً لغالبية تلك التخصصات الدقيقة -مالم يكن جميعها-، ولهذا فقد حرص الباحث على التواصل مع جميع التخصصات قدر المستطاع حتي يتسنى استطلاع آرائهم في الخريطة البحثية للرسائل العلمية بتنمية المجتمع (موضوع البحث)، ومن خلال استقراء بيانات الجدول (٤) يتضح أن تخصص تنظيم المجتمع جاء في المرتبة الأولى بعدد مفردات بلغت ٣٦ مفردة وبنسبة ٣٠,٢٥٪ ، يليه التخطيط الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠,١٧٪ ، ثم مجالات الخدمة الاجتماعية وخدمة الجماعة، في حين جاء تخصص (تنمية المجتمع بجامعة الأزهر) -وهو القسم الذي ينتمي اليه الباحث- في المرتبة الخامسة بنسبة ٨,٤٠٪ حيث تم التواصل مع الزملاء بالتخصص في القاهرة وتفهنا الأشراف وأسيوط، ثم خدمة الفرد في المرتبة السادسة، ثم (التنمية والتخطيط بالفيوم) في المرتبة السابعة بنسبة ٥,٨٨٪ وهو أقرب التخصصات لقسم (تنمية المجتمع والدراسات البيئية بجامعة الأزهر)، بينما جاء في المرتبة الثامنة والأخيرة تخصص العلوم التأسيسية بنسبة ٢,٥٢٪ نظراً لندرتها على مستوى تعليم الخدمة الاجتماعية على مستوى الجمهورية.

– أولويات القضايا والمجالات البحثية في الرسائل العلمية بتنمية المجتمع وفق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة:

جدول (٥) أولويات القضايا والمجالات البحثية في الرسائل العلمية بتنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي الأول للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث – (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي الأول:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	مجالات القضاء على الفقر متعدد الأبعاد	ك	149	6	1	460	2.95	قوية	98.29	1
		%	95.51 %	3.85 %	0.64%					
		ون	95.513	3.846	0.641					
2	مجالات التنمية المتعددة.	ك	119	20	17	414	2.65	قوية	88.46	4
		%	76.28 %	12.82 %	10.90%					
		ون	76.282	12.821	10.897					
3	منظومة الرعاية الصحية	ك	128	19	9	431	2.76	قوية	92.09	2
		%	82.05 %	12.18 %	5.77%					
		ون	82.051	12.179	5.769					
4	المنظومة التعليمية	ك	125	18	13	424	2.72	قوية	90.60	3
		%	80.13 %	11.54 %	8.33%					
		ون	80.128	11.538	8.333					
5	منظومة التنمية العمرانية والحضرية	ك	114	25	17	409	2.62	قوية	87.39	5
		%	73.08 %	16.03 %	10.90%					
		ون	73.077	16.026	10.897					
6	منظومة التنمية الثقافية والرياضية	ك	98	27	31	379	2.43	قوية	80.98	6
		%	62.82 %	17.31 %	19.87%					
		ون	62.821	17.308	19.872					
	المجموع	مج	733	115	88	2517	16.13	قوية	537.82	
	المتوسط العام للبعد = ١٦,١٣					16.13				
	درجة تحقق البعد = ٢,٦٩ وهي درجة تحقق (قوية)						2.69	قوية		

م	الهدف الاستراتيجي الأول:	الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
الأهمية النسبية للبعد = ٨٩,٦٤٪								89.64	

باستقراء بيانات الجدول (٥) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي الأول من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـ(الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته)، يتضح أنه يتضمن ستة مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي الأول بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة للهدف الاستراتيجي، والتي يمكن السير فيها ضمن الخطة البحثية لقسم (تنمية المجتمع والدراسات البيئية بجامعة الأزهر)، والتي سيحاول الباحث استنباط بعض القضايا البحثية التي يمكن تناولها في صورة أولية، بحيث تكون قابلة للبحث والدراسة ضمن تخصص القسم الدقيق من حيث المبدأ، وتنتظر توجيه أعضاء السيمينار العلمي ومجلس القسم في توجيه طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه نحو دراسة إحدى تلك القضايا حسب رؤية القسم العلمية والعملية وبما يتناسب مع مستجدات وحاجات المجتمع المتعددة والمتلاحقة من جانب، وبما يتناسب مع قدرات الباحثين واهتماماتهم البحثية من جانب آخر، و ذلك تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة كما حددتها رؤية مصر ٢٠٣٠م، بما يتناسب مع ترتيب الأولويات وفق ما أشارت (عبد العال، ٢٠١٦)

ومن خلال الجدول ككل يتضح أن المتوسط العام للبعد ١٦,١٣، ودرجة تحققه قوية قدرها ٢,٦٩، بينما بلغت أهميته النسبية ٨٩,٦٤٪، أما على مستوى المجالات البحثية الرئيسة والأهداف العامة للبعد فقد جاء في المرتبة الأولى ضمن محتويات جدول (٥) مجالات القضاء على الفقر متعدد الأبعاد بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٩٥ وبأهمية نسبية ٩٨,٢٩ بما يعكس الأهمية القصوى لهذا المجال ومدى ارتباطه بتنمية المجتمع وإجراء المزيد من الدراسات الرسائل العلمية على مستوى الماجستير والدكتوراه والبحوث العلمية، وضمن هذا المجال العام يمكن استنباط مجموعة من القضايا البحثية المرتبطة به مثل: التثقيف بأبعاد النمو السكاني المتزايد وضرورة استثماره بشكل أمثل، الحماية المتكاملة للفقراء، برامج الحماية الاجتماعية الاستثنائية، استثمارات القطاع الأهلي والخاص في الحد من الفقر، توفير فرص العمل اللائقة والمنتجة، تضافر جهود القطاعات الأهلية والحكومية والخاصة والمجتمع المدني في الحد من الفقر، وكذلك التنمية البشرية علي جميع المستويات.، ويتفق هذا مع دراسة (الشناوي، ٢٠٢٢)

بينما جاء في الترتيب الثاني (مجالات منظومة الرعاية الصحية) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٧٦ وبأهمية نسبية قدرها ٩٢,٠٩ وذلك نظراً لارتباطها المباشر أو غير المباشر بتنمية المجتمع، فالحالة الصحية للمواطنين تتناسب طردياً -بشكل كبير- مع اسهامهم في تنمية المجتمع شأنها شأن الحالة التعليمية، وضرورة ربط الرسائل العلمية لتنمية المجتمع بهذا المجال وقضاياه البحثية، ويقع ضمن هذا المجال العام (منظومة الرعاية الصحية) مجموعة كبرى من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها مثل: تمويل القطاع الصحي، تحسين الخدمات الصحية، التأمين الصحي الشامل، حوكمة القطاع الصحي، إدارة المنشآت الصحية، البنية التحتية للقطاع الصحي والتحول الرقمي فيها، رفع كفاءة الكوادر البشرية وفرق العمل الطبية، التوعية بالأوبئة المستحدثة، تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والأهلي والمجتمع المدني في الرعاية الصحية، رفع الوعي بالصحة العامة والتغذية السليمة بين المواطنين في القطاعات الجغرافية المتعددة ومدى ارتباط كل تلك القضايا بتنمية المجتمع .

أما في الترتيب الثالث فقد جاءت (المنظومة التعليمية) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٧٢ وبأهمية نسبية قدرها ٩٠,٦٠ عقب مجالات منظومة الرعاية الصحية مباشرة ، كمجال عام من المجالات البحثية التي يجب تناولها في دراسات تنمية المجتمع شأنه شأن المجال الصحي واعتبارهما من أهم مجالات التنمية الاجتماعية والمحلية، ويقع ضمن هذا المجال العام (المنظومة التعليمية) مجموعة كبرى من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها بغرض دراستها وتضمينها في الرسائل العلمية بالقسم مثل: تمويل التعليم بكافة مراحله، التعليم والتدريب والتنمية البشرية، بناء القدرات ورفع كفاءة المعلمين، التنمية المهنية للعاملين في المجال التعليمي، رصد احتياجات سوق العمل وربطها بمناهج التعليم الجامعي والفني والمهني، رصد مشكلات التعليم عن بعد ووضع الحلول المقترحة، المشاركة المجتمعية بين المؤسسات التعليمية، برامج محو الأمية بأبعادها المتعددة، وربط برامج الحماية الاجتماعية بمحو الأمية، مؤسسات التعليم العالي واسهامات الجامعات في التعليم والتدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، تفعيل مراكز البحوث في دراسة قضايا ومشكلات مجتمعية حقيقية ووضع حلول واقعية لها، تقويم نتائج جهود المؤسسات التعليمية في تنمية المجتمع والتنمية البشرية، وغيرها من القضايا البحثية التي يمكن تضمينها في هذا المجال للرسائل العلمية في تخصص تنمية المجتمع.، وهذا وفق ما أشار (الدجدج، ٢٠٢٠)، (البراوي، ٢٠٢١)، (حامد، ٢٠٢٣)، (رومان، ٢٠٢٢)

وفي الترتيب الرابع فقد جاءت (مجالات التنمية المتعددة - الريفية والغذائية والزراعية والبيئية- وعلاقتها بتنمية المجتمع) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٦٥ وبأهمية نسبية قدرها ٨٨,٤٦ وذلك نظراً لتعدد جوانبها التنموية على المستوى الجغرافي أو القطاعي، ويقع ضمن هذا المجال العام (المجالات التنمية المتعددة) مجموعة كبرى من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها بغرض دراستها وتضمينها في الرسائل العلمية بالقسم سواء على مستوى تنمية المجتمع أو الدراسات البيئية مثل: تثقيف المزارعين والريفيين بضرورة الحفاظ على الرقعة الزراعية والعمل على زيادتها، تحليل سياسات وتشريعات التنمية الزراعية المستدامة، البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية، دعم التنمية البشرية الزراعية وبناء قدرات المزارعين، تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الخضراء المستدامة، التوعية بالأنماط الاستهلاكية وأساليب التغذية السليمة، توسيع وتطوير برنامج التغذية المدرسية، وغيرها من القضايا البحثية المرتبطة بتنمية المجتمع والدراسات البيئية.

أما الترتيب الخامس فقد احتلته مجالات (منظومة التنمية العمرانية والحضرية) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٦٢ وبأهمية نسبية قدرها ٨٧,٣٩ وذلك نظرا لما حققته الدولة المصرية في هذا المجال من نجاحات على مستوى استحداث وبناء وإنشاء مدن جديدة للحد من الكثافة السكانية، ويتضمن هذا المجال العام مجموعة كبرى من القضايا البحثية مثل: المدن الجديدة ودورها في الحد من الكثافة السكانية، تثقيف وتوجيه المواطنين للتوجه نحو المدن الجديدة والانتشار السكاني في محافظاتهم، اتاحة فرص عمل مناسبة في المجتمعات العمرانية الجديدة، تحديد احتياجات سكان المجتمعات المحلية وأثر اشباعها في تنمية المجتمعات (القديمة والمستحدثة والمدن الجديدة)، تنمية الريف وتطويره، تطوير المناطق العشوائية وبناء قدرات مواطنيها، توعية المواطنين بضرورة المساحات المفتوحة والخضراء بمختلف المناطق السكنية، إلى غير ذلك من قضايا يمكن اقتراحها من خلال مجلس القسم وجلساته العلمية، وفق ما أشارت اليه نتائج دراسة (بلال، ٢٠٠٩م).

وعلى الرغم من أهمية مجالات (منظومة التنمية الثقافية والرياضية) إلا أنها جاءت في الترتيب الأخير وفق أولويتها بالنسبة لتوجهات عينة البحث بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٤٣ وبأهمية

نسبية بلغت ٨٠,٩٨ ، ضمن الهدف الاستراتيجي الأول للتنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م.

جدول (٦) أولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي الثاني:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	منظومة الحماية الاجتماعية	ك	130	11	15	427	2.74	قوية	91.24	1
		%	83.33 %	7.05%	9.62%					
		م ن	83.33	7.051	9.615					
2	الحد من الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة	ك	71	32	53	330	2.12	متوسطة	70.51	3
		%	45.51 %	20.51%	33.97%					
		م ن	45.51	20.513	33.974					
3	الإدماج وتكافؤ الفرص، والتمكين	ك	88	17	51	349	2.24	متوسطة	74.57	2
		%	56.41 %	10.90%	32.69%					
		م ن	56.410	10.897	32.692					
4	تعزيز التنمية المكانية والمحلية	ك	68	23	65	315	2.02	متوسطة	67.31	4
		%	43.59 %	14.74%	41.67%					
		م ن	43.590	14.744	41.667					
	المجموع	م ج	357	83	184	1421	9.11	متوسطة	303.63	
	المتوسط العام للبعد = ٩,١١					9.11				
	درجة تحقق البعد = ٢,٢٨ وهي درجة تحقق (متوسطة)						2.28	متوسطة		
	الأهمية النسبية للبعد = ٧٥,٩١٪								75.91	

باستقراء بيانات الجدول (٦) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي الثاني من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـ(العدالة الاجتماعية والمساواة)، يتضح أنه يتضمن أربع مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي الثاني بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة لهذا لهدف الاستراتيجي.

فقد جاء في الترتيب الأول وفق ترتيب أولويات هذا الهدف من وجهة نظر عينة البحث مجالات (منظومة الحماية الاجتماعية) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٧٤ وبأهمية نسبية بلغت ٩١,٢٤، وما تتضمنه تلك المجالات من قضايا بحثية متعددة يمكن ربطها بتخصص تنمية المجتمع مثل: التأمين الاجتماعي والصحي، شبكات الأمان الاجتماعي، تدخلات سوق العمل، من خلال: رصد

أوضاع الفئات الأكثر احتياجاً، رفع المستوى الاقتصادي للأسر الفقيرة، رصد سياسات وبرامج الدعم، استدامة برامج الحماية الاجتماعية، تعزيز الشراكات بين الأطراف المعنية بحقوق الطفل، وتعزيز الشراكات المؤسسية بين المحليات والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية لرصد الأوضاع التنموية في كل محافظة، والتوافق علي توزيع المسئوليات والأدوار وضرورة تكاملها لتعزيز وضمان نجاحها، وذلك وفقاً لما أوصت به دراسة(بلال، ٢٠٠٩م)، ودراسة (السيد ٢٠١٨).

بينما جاء في الترتيب الثاني مجالات (الإدماج وتكافؤ الفرص، والتمكين) بدرجة تحقق متوسطة بلغت ٢,٢٤ وبأهمية نسبية قدرها ٧٤,٥٧، ويمكن إضافة بعض القضايا البحثية لتضمينها في الرسائل العلمية لهذا المجال البحثي العام مثل: حق الجميع في التعليم والرعاية الصحية والتغذية السليمة -لا سيما في المجتمعات المحرومة أو المهمشة نسبياً-، حماية الأطفال والمراهقين وذوي الإعاقة والأطفال بلا مأوي، تفعيل المشاركة المجتمعية في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، رعاية المسنين وأمراض الشيخوخة وتحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي وغيرها من القضايا التي يمكن تضمينها ضمن هذا المجال البحثي العام.

في حين جاءت مجالات (الحد من الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة) في الترتيب الثالث بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,١٢ وبأهمية نسبية بلغت ٧٠,٥١ ، وعلى سبيل المثال يمكن تضمين بعض القضايا البحثية التالية ضمن هذا المجال البحثي وربطها بتخصص تنمية المجتمع والدراسات البيئية في القسم مثل: التوعية بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة، التعليم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، توفير التمويل المادي والدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال، التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة في الصناعات المطلوبة في سوق العمل، توفير الرعاية الصحية للمرأة خصوصاً في المناطق الريفية، مكافحة الفقر وتحسين نوعية حياة المرأة والمشاركة في سوق العمل، تخفيض معدلات أمية الإناث، تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة، الثقافة الالكترونية، صنع وجودة سياسات الرعاية الاجتماعية، المشاركة في صنع القرار، تحديات الدور القيادي، مواجهة العنف بجميع أشكاله، وذلك وفقاً لما تضمنته دراسة (محمد، ٢٠٢٠)، ودراسة (غازي، ٢٠٢٤) من نتائج وتوصيات.

وبالرغم من أهمية مجالات (تعزيز التنمية المكانية والمحلية) وما يمكن أن تشتمل عليه من قضايا بحثية كثيرة جدا إلا أنها جاءت في الترتيب الأخير ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني وفق أولويات عينة البحث بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٠٢ ، وبأهمية نسبية بلغت ٦٧,٣١، وهذا لا ينفي أهميتها بل يعكس ترتيب أولوية الدراسات المرتبطة بها فقط ضمن هذا المجال البحثي العام.، ومن أمثلة القضايا البحثية التي يمكن تضمينها في دراسات هذا المجال البحثي ما يلي: (تقليل الفجوات الجغرافية بين المحافظات الحدودية والمناطق الأكثر احتياجا، وتعزيز الفرص الاستثمارية وتحسين الخدمات الأساسية بها لتحقيق العدالة في الإنفاق العام)، زيادة الفرص الاستثمارية في المناطق الأكثر احتياجاً والمحافظات الحدودية، تقليص الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة في مصر، إيمانًا بمبدأ العدالة في المسيرة التنموية، تحقيق العدالة في توزيع الإنفاق العام بجميع أنحاء مصر، لضمان توافر الموارد الكافية لتحسين التعليم والرعاية الصحية في كل مناطق الجمهورية، تحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المولّدة لفرص عمل في المناطق الريفية التي تنعكس على خلق الوظائف عالية المردود، خاصة في المجالات الصناعية والسياحية، ودمج البعد البيئي وفقا لطبيعة كل محافظة، بما يضمن استدامة استخدام الموارد المحلية وزيادة تنافسيتها، تحفيز المناطق الريفية لتكون جاذبة للسكان، آليات تفادي ظاهرة الهجرة غير النظامية

والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، رفع كفاءة المؤسسات التي تقدِّم خدمات أساسية في المناطق الريفية، خاصة في التعليم والصحة، لإعداد الكوادر المؤهلة التي تقوم بدور في تنمية بيئتها المحلية، تطبيق اللامركزية بجميع أبعادها، وتشجيع التكامل بين المحافظات، وفقا للميزات التنافسية المتوافرة بكل محافظة، توفير الخدمات من دور ثقافة ومراكز شبابية ورياضية في جميع المحافظات، ألي غير ذلك من قضايا.

وبنظرة عامة لنتائج جدول (٦) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الثاني (العدالة الاجتماعية والمساواة) نجد أن المتوسط العام للبعد ٩,١١، ودرجة تحقق البعد متوسطة قدرها ٢,٢٨، بينما الأهمية النسبية للبعد ككل قدرها ٧٥,٩١٪.

جدول (٧) أولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي الثالث للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي الثالث:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	مواجهة تحديات تغير المناخ	ك	98	23	35	375	2.40	قوية	80.13	1
		%	62.82%	14.74%	22.44%					
		ون	62.821	14.744	22.436					
2	استدامة الموارد الطبيعية	ك	76	29	51	337	2.16	متوسطة	72.01	3
		%	48.72%	18.59%	32.69%					
		ون	48.718	18.590	32.692					
3	المحافظة على التنوع البيولوجي	ك	67	34	55	324	2.08	متوسطة	69.23	4
		%	42.95%	21.79%	35.26%					
		ون	42.949	21.795	35.256					
4	إدارة المخلفات	ك	82	31	43	351	2.25	متوسطة	75.00	2
		%	52.56%	19.87%	27.56%					
		ون	52.564	19.872	27.564					
	المجموع	مج	323	117	184	1387	8.89		296.37	

م	الهدف الاستراتيجي الثالث:	الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
	المتوسط العام للبعد = ٨,٨٩				8.89				
	درجة تحقق البعد = ٢,٢٢					2.22			
	وهي درجة تحقق (متوسطة)						متوسطة		
	الأهمية النسبية للبعد = ٧٤,٠٩٪							74.09	

باستقراء بيانات الجدول (٧) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي الثالث من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـ (نظام بيئي متكامل ومستدام)، يتضح أنه يتضمن أربع مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي الثالث بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة للهدف الاستراتيجي ، وذلك نظراً للارتباط وثيق الصلة بين التوجهات العامة لهذا المجال العام مع مسمى القسم العلمي المستحدث (تنمية المجتمع والدراسات البيئية) وفق التوجهات العالمية والمحلية المعاصرة التي زاد اهتمامها في الآونة الأخيرة بدراسة قضايا النظام البيئي واستدامة الموارد والتنوع البيولوجي وتغير المناخ في مؤتمرات متعددة خلال الأعوام القليلة الماضية داخل مصر وخارجها بما يعكس مسايرة الآثار الكبرى التي تلقي بظلالها على الواقع المحلي والإقليمي والعالمي.

ومن خلال بيانات الجدول نجد أنه قد جاء في الترتيب الأول وفق ترتيب أولويات هذا الهدف من وجهة نظر عينة البحث مجالات (مواجهة تحديات تغير المناخ) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٤٠ وبأهمية نسبية بلغت ٨٠,١٣٪، وما تتضمنه تلك المجالات من قضايا بحثية كثيرة جدا ومتشعبة ومترابطة ومتكاملة ومن أمثلتها : دعم التطوير المؤسسي وبناء القدرات والخبرات الفنية في مجال التغيرات المناخية، ورفع كفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الكوادر والخبرات الفنية في إدارات البيئة بالمحافظات، مع وضع برنامج قومي لرصد آثار الظواهر الجوية الحادة والتأثيرات السلبية في القطاعات المهددة بالتغيرات المناخية مثل السواحل والموارد المائية والزراعة والمجتمعات العمرانية وكل ما يرتبط منها بعلاقته بالإنسان وتأثره بها، بالإضافة إلى إدماج المعايير البيئية والتدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية، وكذلك إعداد المخططات الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، خصوصا في قطاعات الزراعة والموارد المائية والإدارة المتكاملة مع الموارد الساحلية، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات، التوسع في تنفيذ مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية في القطاعات الأكثر تهديدا، مثل حماية الشواطئ والأراضي المنخفضة في دلتا نهر النيل، واستنباط محاصيل مقاومة للجفاف ونقص العناصر في التربة والملوحة والحرارة، وإعادة تدوير المياه واستخدام مصادر المياه غير التقليدية، توجيه الأولوية لدعم البنية التحتية في المناطق الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، لحماية الأفراد والممتلكات من مخاطر الكوارث المناخية، مثل السيول والعواصف والأمطار الغزيرة، بالإضافة إلى إعداد خطط تقييم المخاطر للمناطق المهددة وإدارة

الكوارث المناخية من خلال المداخل الوقائية والعلاجية والتنموية، وكذلك تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية لتطوير الأساليب الزراعية باستهداف المحاصيل الأكثر تكيفا مع تغير المناخ، ووسائل ترشيد استخدام المياه، مع التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات التي تتناول رفع الوعي المجتمعي بمخاطر التغيرات المناخية وتأثيراتها، وإشراك المجتمع المحلي في إعداد السياسات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمشاركة في تنفيذها على مستوى الأفراد والمؤسسات ، إلى غير ذلك من القضايا البحثية التي يمكن تضمينها وفق هذا المجال بالهدف الاستراتيجي الثالث.

أما في الترتيب الثاني وفق أولويات عينة البحث فقد جاءت مجالات (إدارة المخلفات) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٢٥ وبأهمية نسبية بلغت ٧٥,٠٠٪ ويمكن إضافة العديد من القضايا البحثية مثل: دعم مشاركة القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال في جميع مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، وإنشاء مصانع للتدوير جوار المدافن الصحية، وكذلك تحفيز المستثمرين على التعامل مع إدارة المخلفات الصلبة والنفايات، والحد من الفاقد في العمليات الإنتاجية بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، باستخراج أقصى قدر من المنافع العملية من المنتجات وإنتاج الحد الأدنى من المخلفات، بالإضافة إلى تحفيز القطاع غير الرسمي على التحول إلى قطاع رسمي يستخدم الأساليب البيئية السليمة، كما أنه من الأهمية بمكان تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، للعمل معا بشكل متجانس.

بينما جاءت في الترتيب الثالث مجالات (استدامة الموارد الطبيعية) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,١٦ وبأهمية نسبية قدرها ٧٢,٠١٪ ، ويمكن لقسم تنمية المجتمع والدراسات البيئية أن يسهم بدراسة بعض القضايا البحثية المرتبطة بهذا الصدد مثل : ترشيد استهلاك المنتجات البترولية والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في المنازل والنقل وكمدخل للصناعة، مع مراعاة المعايير والتشريعات البيئية المحلية والمعايير الدولية في إدارة المرافق والمنشآت الحكومية، دعم البيئة التشريعية المتعلقة بتنظيم العلاقات بين القطاع الخاص والدولة في مجال إنتاج الطاقة بأنواعها المختلفة وبيعها، وتحلية المياه، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار في مجالات البحث والاستكشاف وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لهذا القطاع، والنهوض بالأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتصنيع المحلي لمعدات الطاقة وغير ذلك من قضايا يمكن التعاون فيها مع أقسام علمية من خلال دراسات بينية في هذا المجال البحثي المهم.

وأخيرا فقد جاءت في الترتيب الرابع مجالات (المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الايكولوجية) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٠٨ وبأهمية نسبية قدرها ٦٩,٢٣٪ ، ويمكن إضافة بعض القضايا البحثية لدراستها في الرسائل العلمية بالقسم لا سيما في الأماكن والبيئات المتأثرة بالتعدي على التنوع البيولوجي بأي شكل ، ومن أمثلة هذه القضايا: توجيه وتحفيز المؤسسات التعليمية في جميع المراحل عموما وقبل الجامعي خصوصا لتنفيذ الرحلات المدرسية للمحميات الطبيعية، وتحويلها لمراكز ثقافية وتعليمية وترفيهية، توثيق المعارف التقليدية للمجتمعات المحلية وحمايتها، والحفاظ على حقوقهم في الملكية الفكرية، وفقا للاتفاقات البيئية الدولية التي وقعت عليها مصر، رفع العائد الاقتصادي بدعم الفرص الاستثمارية وزيادتها في مجالات التنوع البيولوجي وتنظيم سياحة المحميات الطبيعية، تشجيع استثمارات القطاع الخاص المسئول عن تقديم الخدمات ووسائل الترفيه والتعليم بالمحميات الطبيعية، ووفقا للقوانين والقواعد المنظمة التي تضعها وزارة البيئة، بهدف تحويل المحميات إلى مناطق جذب للسياحة العالمية والداخلية، وربطها بالمجتمعات المحلية التي تعيش داخلها أو حولها، وزيادة مصادر دخلها

بما يضمن استدامتها المالية، بالإضافة إلى تنمية الإمكانات العلمية والفنية لدعم الجهود البحثية، والعمل على إتاحة البيانات لدراسات الآثار البيئية والإيكولوجية، خاصة تلك المرافقة للمشاريع الاقتصادية، إلى غير ذلك من قضايا يمكن تطويع دراستها في القسم العلمي.

وبنظرة عامة لنتائج جدول (٧) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الثالث (نظام بيئي متكامل ومستدام) نجد أن المتوسط العام للبعد ٨,٨٩، ودرجة تحقق البعد متوسطة قدرها ٢,٢٢، بينما الأهمية النسبية للبعد ككل قدرها ٧٤,٠٩٪.، ويتفق هذا مع دراسة (زيدان، ٢٠٢١)، (الرميدي، ٢٠١٨)، (محمود، ٢٠٢٢).

جدول (٨) أولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي الرابع:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	تحفيز الانتاج والتنوع والقيمة المضافة	ك	116	23	17	411	2.63	قوية	87.82	5
		%	74.36 %	14.74 %	10.90 %					
		و ن	74.359	14.744	10.897					
2	تحسين مناخ أعمال ودرجة التنافسية	ك	128	17	11	429	2.75	قوية	91.67	3
		%	82.05 %	10.90 %	7.05%					
		و ن	82.051	10.897	7.051					
3	زيادة فرص العمل اللائق	ك	142	9	5	449	2.88	قوية	95.94	1
		%	91.03 %	5.77%	3.21%					
		و ن	91.026	5.769	3.205					
4	التحول نحو الشمول المالي	ك	62	38	56	318	2.04	متوسطة	67.95	6
		%	39.74 %	24.36 %	35.90 %					
		و ن	39.744	24.359	35.897					
5	تحفيز الإنتاج والتصنيع	ك	122	18	16	418	2.68	قوية	89.32	4
		%	78.21 %	11.54 %	10.26 %					
		و ن	78.205	11.538	10.256					
6	مساندة مشروعات متوسطة وصغيرة	ك	135	12	9	438	2.81	قوية	93.59	2
		%	86.54 %	7.69%	5.77%					
		و ن	86.538	7.692	5.769					

م	الهدف الاستراتيجي الرابع:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
7	تحقيق الاستدامة المالية	ك	50	42	64	298	1.91	متوسطة	63.68	7
		%	32.05 %	26.92 %	41.03 %					
		و ن م ج	32.051	26.923	41.026					
	المجموع		755	159	178	2761	17.70		589.96	
	المتوسط العام للبعد = ١٧,٥٦					17.70				
	درجة تحقق البعد =٢,٥٣ وهي درجة تحقق (قوية)						2.53	قوية		
	الأهمية النسبية للبعد = ٨٤,٢٨٪								84.28	

باستقراء بيانات الجدول (٨) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـــ(اقتصاد متنوع معرفي تنافسي)، يتضح أنه يتضمن سبع مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي الرابع بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة للهدف الاستراتيجي الرابع.

ومن خلال بيانات الجدول نجد أنه قد جاء في الترتيب الأول وفق ترتيب أولويات المجالات البحثية ضمن هذا الهدف من وجهة نظر عينة البحث مجالات (زيادة فرص العمل اللائق) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٨٨ وبأهمية نسبية بلغت ٩٥,٩٤٪، وذلك لأن فرص العمل اللائق تسهم في تعزيز الولاء الانتماء للمجتمع ، مما يؤدي إلى مزيد من الاستثمار والإنتاج الذي ينعكس على الأحوال المعيشية للأفراد ويعزز مستوى حراكهم ورفاهيتهم فضلا عن تلبية حاجاتهم الأساسية، ويأتي ذلك من خلال رفع كفاءة العملية التعليمية وتطوير البرامج والمقررات الدراسية كي تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وكذلك دعم استثمار الحكومة والقطاع الخاص في رأس المال البشري في جميع المجالات خصوصا التكنولوجية منه، والتدريب المهني في كافة القطاعات الإنتاجية والعمالية، ودعم الإنفاق على البحوث العلمية والاستفادة من مخرجاتها، بالإضافة إلى تكوين وتشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والأهلي والمؤسسات العلمية والأكاديمية للاستفادة من المخترعات والابتكارات الأكاديمية بما يسهم في تعزيز سوق العمل بشكل إيجابي.

أما المرتبة الثانية فقد احتلتها مجالات (مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٨١ وبأهمية نسبية بلغت ٩٣,٥٩٪ وهذا يعكس أهمية الأنشطة الإنتاجية والحرفية ويؤكد على ضرورة دعمها وتذليل العقبات أمام أصحابها، ويرتبط بشكل مباشر مع المجال السابق، ويتضمن العديد من الموضوعات التي يمكن توجيه الباحثين لدراستها في تخصص تنمية المجتمع والدراسات البيئية مثل: توجيه البحث العلمي والابتكارات لمساعدة أفكار أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بهدف تحسين إنتاجيتها. بالإضافة إلى. الارتقاء بمستوى الخدمات الداعمة لها مثل الخدمات التسويقية والمحاسبية لرواد الأعمال، حيث إن ريادة الأعمال أصبحت في الفترة الأخيرة مجالا خصباً يسهم في سوق العمل بشكل مباشر، بالإضافة إلى تحفيز الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال ونشر ثقافتها بين الطلاب على جميع المستويات بهدف نشر وترسيخ

ثقافة العمل الحر لديهم،

وجاء في المرتبة الرابعة (الوسطى) بين مجالات الهدف الرابع مجال (تحفيز الإنتاج والتصنيع) بدرجة تحقق قوية بلغت ٢,٦٨ وبأهمية نسبية بلغت ٨٩,٣٢ لنفس الأسباب سالفة الذكر ، ويمكن استنباط مجموعة من الموضوعات التي يمكن دراستها في رسائل الماجستير والدكتوراه مثل : الاتجاه نحو تعظيم الاستفادة من التصنيع المحلي وزيادة فرص نقل التكنولوجيا لا سيما الناشئة من الشركات الأجنبية المتواجدة في السوق المحلي المصري، وصناعة الدواء وتوطين الأنشطة الصناعية للمنتجات الرئيسة ومساعدة الموردين لدعم سلاسل التوريد وتطويرها، والحرص على التوازن الجغرافي للتنمية الصناعية وعدم إغفال أي محافظة حدودية أو بالصعيد، والتوجه نحو الأنشطة الخضراء وضرورة توافقها مع البيئة ، وتحفيز الشباب العاملين في التصنيع والإنتاج وحل مشكلات القطاع الصناعي، بحل مشكلات البحث العلمي وفق ما أشار (السميح، ٢٠٢١م).

بينما جاء في المرتبة السابعة والأخيرة (تحقيق الاستدامة المالية) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ١,٩١ وبأهمية نسبية قدرها ٦٣,٦٨٪ وهذا يعكس ضعف ارتباط مجالات الاستدامة المالية ببحوث تنمية المجتمع والدراسات البيئية في محيط الخدمة الاجتماعية، وقد يكون بسبب أن البحوث الاقتصادية في المال والأعمال أكثر ارتباطا بهذا المجال وأقرب إليه من بحوث الخدمة الاجتماعية، ولكن لا يعني هذا التغافل عن دراسة الموضوعات المرتبطة به في محيط الخدمة الاجتماعية بل ينبغي البحث عن إجراء دراسات بينية يتمثل فيها البعد الاقتصادي والاجتماعي مثل التوعية بالقواعد الضريبية والمحاسبية والتشجيع نحو التحصيل الالكتروني الرقمي، والحد من التهرب الضريبي، ووضع منظومة لمتابعة المخاطر المالية وإدارتها، إلى غير ذلك من موضوعات. وفق ما أشار (الشرقاوي، ٢٠٢٢)، (البرقي، ٢٠٢٣)

وبنظرة عامة لنتائج جدول (٨) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الرابع (اقتصاد متنوع معرفي تنافسي) نجد أن المتوسط العام للبعد ١٧,٥٦، ودرجة تحقق البعد قوية قدرها ٢,٥٣، بينما الأهمية النسبية للبعد ككل قدرها ٨٤,٢٨٪. وفق ما أشارت (أحمد، سليمان، محمد، ٢٠٢٢)

جدول (٩) أولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي الخامس للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي الخامس:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	تقديم خدمات أساسية وملائمة	ك	120	14	22	410	2.63	قوية	87.61	1
		%	76.92%	8.97%	14.10%					
		و ن	76.923	8.974	14.103					
2	توفير نظم نقل	ك	86	18	52	346	2.22	متوسطة	73.93	3

م	الهدف الاستراتيجي الخامس:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
	آمنة ومستدامة	%	55.13%	11.54%	33.33%					
		ون	55.128	11.538	33.333					
3	تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة	ك	79	24	53	338	2.17	متوسطة	72.22	4
		%	50.64%	15.38%	33.97%					
		ون	50.641	15.385	33.974					
4	تطوير نظم الاتصالات والمعلومات	ك	98	22	36	374	2.40	قوية	79.91	2
		%	62.82%	14.10%	23.08%					
		ون	62.821	14.103	23.077					
	المجموع	مج	383	78	163	1468	9.41	#VALUE!	313.68	
	المتوسط العام للبعد = ٩,٤١					9.41				
	درجة تحقق البعد = ٢,٣٥						2.35			
	وهي درجة تحقق (قوية)							قوية		
	الأهمية النسبية للبعد = ٧٨,٤٢٪								78.42	

باستقراء بيانات الجدول (٩) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي الخامس من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـ(بنية تحتية متطورة)، يتضح أنه يتضمن أربع مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي الخامس بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة للهدف الاستراتيجي.

ومن خلال بيانات الجدول نجد أنه قد جاء في الترتيب الأول وفق ترتيب أولويات المجالات البحثية ضمن هذا الهدف من وجهة نظر عينة البحث مجالات (تقديم خدمات أساسية وملائمة) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٦٣ وبأهمية نسبية بلغت ٨٧,٦١٪، وذلك نظراً لما تمثله تلك الخدمات الأساسية من أهمية كبري للمواطن بما ينعكس على تحقيق التنمية الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والمستدامة على جميع المستويات، ومن أمثلة القضايا والموضوعات التي يمكن بحثها

في هذا السياق مثل: تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار في مجالات الطاقة لتعزيز التواجد المصري في الأسواق الإقليمية بالإضافة إلى توجيه مزيد من الاهتمام لبرامج إنشاء محطات خدمة وتموين للمنتجات الغازية والبترولية وتهيئة الطرق في جميع المناطق، وكذلك معامل التكرير والاستثمار في مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة ومتابعة وتقييم حالة المرافق العامة والآثار البيئية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة، وكذلك نشر وعي المواطنين بالإدارة الرشيدة في استخدام المرافق العامة وخصوصاً مياه الشرب واستهلاك الطاقة، وكذلك ما يتعلق بالاستخدام الأمثل للمياه الجوفية ووضع مخططات كاملة للحفاظ عليها بجانب تغطية شبكات الصرف الصحي في الأماكن الأكثر احتياجاً، وكذلك التوعية بضرورة وقف الممارسات غير الآمنة للصرف الصحي .

وفي المرتبة الثانية فقد جاءت مجالات (تطوير نظم الاتصالات والمعلومات) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٤٠ وبأهمية نسبية بلغت ٧٩,٩١٪ نظراً لأهمية قطاعات الاتصالات والمعلومات في الإنتاج والنقل والتكنولوجيا والتنمية والتطوير والنقل ومدى توافر خدمات الانترنت والبنية التحتية بأسعار مناسبة تلائم جميع فئات المجتمع وفي جميع المناطق الجغرافية على حد سواء ، بالإضافة إلى تدعيم توجهات القطاعات الحكومية في تدريب الموظفين على أفضل الممارسات التكنولوجية، والتوعية بالأمن السيبراني ومهارات التعامل مع الوسائل الرقمية وأمن المعلومات في سياق تشريعي وضوابط واضحة لضمان الحماية والخصوصية، والتأكيد على دعم البيئات العلمية والأكاديمية بتشجيع الابتكارات والاستكشافات الحديثة والمفيدة في تنمية المجتمع وما يتعلق منها بالبيئة.

في حين جاء في الترتيب الثالث مجالات (توفير نظم نقل آمنة ومستدامة) بالتحول التدريجي إلى وسائل النقل الصديقة للبيئة للحد من تلوثها، وكذلك شبكات النقل الذكية، والعمل على زيادة التنافسية للنقل البحري والنهري، وتوعية المواطنين بأهمية استخدام طرق ووسائل النقل العامة للحد من استهلاك الوقود للسيارات الخاصة وآثارها على تلوث البيئة وكذلك وسائل النقل الجماعي القطارات الكهربائية والمونوريل ومترو الأنفاق وغيرها لتحقيق التكامل مع وسائل النقل الأخرى، وما يرتبط بذلك من النقل المستدام والنقل غير الآلي مثل (المشي وركوب الدراجات في التجمعات العمرانية والأحياء في المدن الكبيرة)، بالإضافة الي الاهتمام بتيسير انتقال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة داخل تلك الوسائل وتوجيه مزيد من العناية في تطوير منظومة السلامة بالطرق ورفع وعي السائقين والمارة بضرورة الالتزام بقواعد المرور مما يسهم في الحد من حوادث الطرق ونزيف الوفيات جراء عدم الوعي أو ضعفه من السائقين أو المواطنين على حد سواء.

أما الترتيب الأخير فقد جاء في المرتبة الرابعة مجالات (تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,١٧ وبأهمية نسبية بلغت ٧٢,٢٢٪، وقد برجع ذلك إلى اتجاهات عينة البحث بأن هذا المجال يمكن الاهتمام به في كليات الهندسة والبترول بأقسامها لارتباطها الوثيق بتلك المجالات أكبر من ارتباطها بالبحوث والرسائل العلمية في التخصصات الاجتماعية، ولكن يمكن توجيه البحوث في مجال الخدمة الاجتماعية نحو توعية المواطنين بهذه الجوانب لانعكاس درجة الوعي لدى المواطنين على تنمية المجتمع وتطويره.

وبنظرة عامة لنتائج جدول (٩) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الخامس (بنية تحتية متطورة) نجد أن المتوسط العام للبعد ٩,٤١، ودرجة تحقق البعد قوية قدرها ٢,٣٥، بينما الأهمية النسبية للبعد ككل قدرها ٧٨,٤٢٪.

جدول (١٠) أولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع ضمن الهدف الاستراتيجي السادس للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	الهدف الاستراتيجي السادس:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	الإصلاح الإداري	ك	112	17	27	397	2.54	قوية	84.83	3
		%	71.79%	10.90%	17.31%					
		و ن	71.795	10.897	17.308					
2	ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد	ك	103	18	35	380	2.44	قوية	81.20	4
		%	66.03%	11.54%	22.44%					
		و ن	66.026	11.538	22.436					
3	تعزيز المسائلة والمحاسبة	ك	88	19	49	351	2.25	متوسطة	75.00	7
		%	56.41%	12.18%	31.41%					
		و ن	56.410	12.179	31.410					
4	تمكين الإدارة المحلية	ك	127	21	8	431	2.76	قوية	92.09	1
		%	81.41%	13.46%	5.13%					
		و ن	81.410	13.462	5.128					
5	تعزيز الشراكات	ك	118	15	23	407	2.61	قوية	86.97	2
		%	75.64%	9.62%	14.74%					
		و ن	75.641	9.615	14.744					
6	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي	ك	97	19	40	369	2.37	قوية	78.85	6
		%	62.18%	12.18%	25.64%					
		و ن	62.179	12.179	25.641					
7		ك	100	21	35	377	2.42	قوية	80.56	5

م	الهدف الاستراتيجي السادس:		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
	الحفاظ على الاستقرار والأمن	%	64.10%	13.46%	22.44%					
		و	64.103	13.462	22.436					
	المجموع	م ج	745	130	217	2712	17.38	#VALUE!	579.49	
	المتوسط العام للبعد = ١٧,٣٨					17.38				
	درجة تحقق البعد = ٢,٤٨						2.48			
	وهي درجة تحقق (قوية)							قوية		
	الأهمية النسبية للبعد = ٨٢,٧٨٪								82.78	

باستقراء بيانات الجدول (١٠) والذي يتناول الهدف الاستراتيجي السادس من أهداف التنمية المستدامة، الموسوم بـ (الحوكمة والشراكات)، يتضح أنه يتضمن سبع مجالات بحثية كبرى في شكل أهداف عامة تحقق الهدف الاستراتيجي السادس بشكل تكاملي، ويشتمل كل مجال منها على العديد من القضايا البحثية التي يمكن استنباطها لتحقيق الأهداف العامة للهدف الاستراتيجي.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الترتيب الأول كان لمجالات (تمكين الإدارة المحلية) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٧٦ وبأهمية نسبية بلغت ٩٢,٠٩٪، وهذا يعكس مدى أهمية هذه المجالات وقضاياها في المضي قدما نحو تحقيق تلك الأهداف، فالإدارة المحلية إذا تم تمكينها فعلياً مع تعظيم الشفافية والمسائلة والمحاسبة كان ذلك دافعاً إلى التطوير والتنمية المستدامة، ويتأتى ذلك من خلال عدالة توزيع الاستثمارات على المناطق الجغرافية، وتعزيز رأس المال البشري المتمثل في الموظفين والمديرين ورؤساء المصالح والإدارات الحكومية على المستوى المحليات، من خلال توفير المعلومات وإتاحتها وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة وتفعيل الرد على شكاوى المواطنين وتقييم الخدمات المقدمة وتحسينها باستمرار، إلى عير ذلك من قضايا وتوجهات.

أما في الترتيب الرابع وهي المرتبة الوسطى للقضايا الواردة بالهدف السادس وهي مجالات (ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد) بدرجة تحقق ٢,٤٤ وبأهمية نسبية بلغت ٨١,٢٠٪ ، وذلك نظراً لأهمية تعديل اللوائح التي تدعم عملية الشفافية وتكافح الفساد، وتفعيل وحدات المراجعة الداخلية للجهاز الإداري بهدف الحد من الممارسات الفاسدة، توعية المواطنين والموظفين بمخاطر الفساد، تكامل جهود المؤسسات في مكافحة هذه الظاهرة، وغيرها من قضايا متعلقة بهذا المجال.

وجاء في الترتيب الأخير (السابع) مجالات (تعزيز المسائلة والمحاسبة) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٢٥ وبأهمية نسبية بلغت ٧٥,٠٠٪ مما يدعو إلى تطوير نظم المسائلة المجتمعية

والتخطيط التشاركي، ومساءلة السلطة التنفيذية المحلية، ..... الخ

وبنظرة عامة لنتائج جدول (١٠) المرتبطة بالهدف الاستراتيجي السادس) الحوكمة والشراكات) نجد أن المتوسط العام للبعد ١٧,٣٨، ودرجة تحقق البعد قوية قدرها ٢,٤٨، بينما الأهمية النسبية للبعد ككل قدرها ٨٢,٧٨٪.

جدول (١١) استخلاص جدول مجمع لأولويات القضايا والمجالات البحثية في تنمية المجتمع حسب الأهداف الاستراتيجية الستة للتنمية المستدامة من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

رقم الجدول	الهدف الاستراتيجي	درجة التحقق	مستوى التحقق	الأهمية النسبية	الترتيب
5	الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته	2.69	قوية	89.64%	1
6	الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة	2.28	متوسطة	75.91%	5
7	الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام	2.22	متوسطة	74.09%	6
8	الرابع: اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	2.53	قوية	84.28%	2
9	الخامس: بنية تحتية متطورة	2.35	قوية	78.42%	4
10	السادس: الحوكمة والشراكات	2.48	قوية	82.78%	3

ومن خلال تحليل بيانات الجداول ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ تم إعداد جدول (١١) والذي أظهر بعض المؤشرات العامة للأهداف الستة للتنمية المستدامة ومدى أولويتها في بحوث تخصص تنمية المجتمع والدراسات البيئية بكليات الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر وفق آراء واتجاهات عينة البحث، حيث جاء في المرتبة الأولي الهدف الأول (الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٦٩ وبأهمية نسبية بلغت ٨٩,٦٤٪ وفق آراء عينة البحث ووفق تحليل بيانات الجدول (٥)، بينما جاء في المرتبة الثانية الهدف الرابع (اقتصاد متنوع معرفي تنافسي) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٥٣ للهدف ككل وبأهمية نسبية بلغت ٨٤,٢٨٪ وفق تحليل بيانات الجدول (٨)، في حين جاء في المرتبة الثالثة الهدف السادس: (الحوكمة والشراكات)، بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٤٨ وبأهمية نسبية بلغت ٨٢,٧٨٪ وفق ما تم تحليله من بيانات الجدول (١٠)، بينما جاء في المرتبة الرابعة الهدف الخامس (بنية تحتية متطورة) بدرجة تحقق قوية قدرها ٢,٣٥ وبأهمية نسبية بلغت ٧٨,٤٢٪ وفق ما تم من تحليل لبيانات الجدول (٩)، في حين جاء في المرتبة الخامسة الهدف الثاني (العدالة الاجتماعية والمساواة) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٢٨ وبأهمية نسبية بلغت ٧٥,٩١٪ وفق تحليل بيانات الجدول (٦)، وأخيراً جاء في المرتبة السادسة والأخيرة الهدف الثالث (نظام بيئي متكامل ومستدام) بدرجة تحقق متوسطة قدرها ٢,٢٢ وبأهمية نسبية بلغت ٧٤,٠٩٪ وفق ما جاء من تحليل لبيانات الجدول (٧).

- أولويات المعالجات البحثية للرسائل العلمية في تنمية المجتمع (ماجستير ودكتوراه):

جدول (١٢) أولويات المعالجات البحثية لرسائل الماجستير في تنمية المجتمع من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	معالجات بحثية ماجستير		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	دراسات وصفية	ك	120	29	7	425	2.72	قوية	90.81	1
		%	76.92%	18.59%	4.49%					
		و ن	76.923	18.590	4.487					
2	دراسات تقويمية	ك	94	56	6	400	2.56	قوية	85.47	2
		%	60.26%	35.90%	3.85%					
		و ن	60.256	35.897	3.846					
3	دراسات تحليل التجارب	ك	84	41	31	365	2.34	قوية	77.99	4
		%	53.85%	26.28%	19.87%					
		و ن	53.846	26.282	19.872					
4	دراسات تحليل المضمون	ك	73	65	18	367	2.35	قوية	78.42	3
		%	46.79%	41.67%	11.54%					
		و ن	46.795	41.667	11.538					
5	دراسات تجريبية	ك	58	36	62	308	1.97	متوسطة	65.81	8
		%	37.18%	23.08%	39.74%					
		و ن	37.179	23.077	39.744					
6	قياس عائد	ك	64	37	55	321	2.06	متوسطة	68.59	7

م	معالجات بحثية ماجستير		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
	التدخل المهني في البرامج والمشروعات	%	41.03%	23.72%	35.26%					
		ون	41.026	23.718	35.256					
7	فاعلية استخدام النماذج العلمية	ك	67	35	54	325	2.08	متوسطة	69.44	6
		%	42.95%	22.44%	34.62%					
		ون	42.949	22.436	34.615					
8	توجهات الخطاب التنموي	ك	64	70	22	354	2.27	متوسطة	75.64	5
		%	41.03%	44.87%	14.10%					
		ون	41.026	44.872	14.103					
	المجموع	مج	624	369	255	2865	18.37	#VALUE!	612.18	
	المتوسط العام للبعد = ١٨,٣٧					18.37				
	درجة تحقق البعد = ٢,٣٠						2.30			
	وهي درجة تحقق (متوسطة)							متوسطة		
	الأهمية النسبية للبعد = ٧٦,٥٢٪								76.52	

باستقراء بيانات الجدول (١٢) والخاص بترتيب أولويات المعالجات البحثية لرسائل الماجستير في تنمية المجتمع والدراسات البيئية من وجهة نظر عينة البحث يتضح أنه قد تم ترتيب تلك المعالجات البحثية لرسائل الماجستير ترتيباً تصاعدياً من الأسهل إلى الأصعب من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت (الدراسات الوصفية) في الترتيب الأول نظراً لسهولتها علي الباحثين في مرحلة الماجستير من وجهة نظر عينة البحث بينما في المرتبة الثانية تأتي الدراسات التقويمية، في حين جاء في المرتبة الثالثة دراسات تحليل المضمون وفق (أبو زيد، ٢٠٠٨)، أما دراسات تحليل التجارب فقد جاءت في المرتبة الرابعة وفق (شاهين ٢٠٢٢)، يليها في المرتبة الخامسة دراسات توجهات الخطاب التنموي، وفي المرتبة السادسة دراسات فاعلية استخدام النماذج العلمية، في

حين جاء في المرتبة السابعة دراسات قياس عائد التدخل المهني في البرامج والمشروعات، وأخيرا جاء في المرتبة الثامنة الدراسات التجريبية، ويُظهر هذا الترتيب في الأوليات وعي عينة البحث بالمرحلة التعليمية لطلاب الماجستير والتي تتطلب جهودا تعليمية أكبر حتي يقف باحث الماجستير على قدميه، ويستطيع تعلم المبادئ المنهجية والأسس المنهجية للكتابة العلمية والمضي قدما في رسالته بشكل متدرج ومتسلسل حتي يكتسب خبرة أكبر ومهارة أعمق. وهذا يتفق مع دراسة (أحمد، ٢٠٢٣)

جدول (١٣) أولويات المعالجات البحثية لرسائل الدكتوراه في تنمية المجتمع من وجهة نظر عينة البحث (ن=١٥٦):

م	معالجات بحثية دكتوراه		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
1	دراسات وصفية	ك	68	47	41	339	2.17	متوسطة	72.44	8
		%	43.59%	30.13%	26.28%					
		و ن	43.590	30.128	26.282					
2	دراسات تقويمية	ك	77	49	30	359	2.30	متوسطة	76.71	5
		%	49.36%	31.41%	19.23%					
		و ن	49.359	31.410	19.231					
3	دراسات تحليل التجارب	ك	72	52	32	352	2.26	متوسطة	75.21	6
		%	46.15%	33.33%	20.51%					
		و ن	46.154	33.333	20.513					
4	دراسات تحليل المضمون	ك	71	49	36	347	2.22	متوسطة	74.15	7
		%	45.51%	31.41%	23.08%					
		و ن	45.513	31.410	23.077					
5		ك	133	12	11	434	2.78	قوية	92.74	1

م	معالجات بحثية دكتوراه		الاستجابات			الدرجة المعيارية	درجة التحقق	قوة العبارة	الأهمية النسبية	الترتيب
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة					
	دراسات تجريبية	%	85.26%	7.69%	7.05%					
		و ن	85.256	7.692	7.051					
6	قياس عائد التدخل المهني في البرامج والمشروعات	ك	129	11	16	425	2.72	قوية	90.81	2
		%	82.69%	7.05%	10.26%					
		و ن	82.692	7.051	10.256					
7	فاعلية استخدام النماذج العلمية	ك	122	16	18	416	2.67	قوية	88.89	3
		%	78.21%	10.26%	11.54%					
		و ن	78.205	10.256	11.538					
8	توجهات الخطاب التنموي	ك	80	64	12	380	2.44		81.20	4
		%	51.28%	41.03%	7.69%					
		و ن	51.282	41.026	7.692					
	المجموع	م ج	752	300	196	3052	19.56		652.14	
	المتوسط العام للبعد = ١٩,٥٦					19.56				
	درجة تحقق البعد = ٢,٤٥						2.45			
	وهي درجة تحقق (قوية)							قوية		
	الأهمية النسبية للبعد = ٨١,٥٢٪								81.52	

باستقراء بيانات الجدول (١٣) والخاص بترتيب أولويات المعالجات البحثية لرسائل الدكتوراه في تنمية المجتمع من وجهة نظر عينة البحث نجد أنها جاءت على عكس أولويات المعالجات البحثية لرسائل الماجستير بشكل كبير، نظراً للنضج المهني الذي يتوقع أن يكون طلاب وباحثي الدكتوراه قد حصلوا عليه بعد مرورهم بتجربة رسالة الماجستير، مما يستوجب تدريبهم على مهارات وممارسات أكثر عمقاً وفق آراء عينة البحث، حيث جاء في المرتبة الأولى لرسائل

الدكتوراه نوع الدراسات التجريبية ، يليها في المرتبة الثانية دراسات قياس عائد التدخل المهني في البرامج والمشروعات حسب ما أكدته دراسة (بلال، ٢٠٠٩) (المؤذن، ٢٠١٦) ، (السيد، ٢٠١٨)، في حين جاء في المرتبة الثالثة دراسات فاعلية استخدام النماذج العلمية، بينما جاء في المرتبة الرابعة توجهات الخطاب التنموي ، أما الدراسات التقويمية فقد جاءت في المرتبة الخامسة، بينما جاءت دراسات تحليل التجارب في المرتبة السادسة، أما دراسات تحليل المضمون فقد جاءت في المرتبة السابعة، وأخيراً جاء في المرتبة الثامنة الدراسات الوصفية، وفق ما أشارت دراسة (عبد العزيز ٢٠١٩)، (لاشين، وإسماعيل: ٢٠١٤)،

- آليات توظيف التطورات التكنولوجية الحديثة (التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الرقمية) في الرسائل العلمية بتخصص (تنمية المجتمع والدراسات البيئية)، وفق آراء عينة البحث:

من خلال التحليل الكيفي لاستجابات عينة البحث وآرائهم واتجاهاتهم نحو آليات توظيف التطورات التكنولوجية الحديثة في الرسائل العلمية في الخدمة الاجتماعية (تخصص تنمية المجتمع والدراسات البيئية) ظهرت مجموعة من الآليات تمحورت حول اتجاهات ثلاثة:

ملحوظة: تم الاستعانة ببعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة هذه الآليات التي تم اقتراحها من قبل عينة البحث)

- الاتجاه الأول :التحول الرقمي وآليات توظيفه في دراسات تنمية المجتمع والدراسات البيئية:

ويمكن استخدام تلك الآليات فيما يلي:

١) جمع البيانات المرتبطة بالمجتمع والبيئة المحلية من أجل دراستها وتنميتها عن طريق:

١) الأدوات الرقمية: حيث يمكن استخدام تطبيقات مثل Google Forms وSurveyMonkey لجمع البيانات من المجتمعات المحلية حول القضايا البيئية والاجتماعية، لما تتيحه تلك الأدوات من جمع معلومات دقيقة حول التحديات البيئية والاحتياجات التنموية.

٢) الاستطلاعات الرقمية: من خلال تنفيذ استطلاعات عبر الإنترنت لتحديد احتياجات المجتمع ومشكلاته وإمكاناته المتاحة في مجالات مثل إدارة الموارد البيئية والتوعية البيئية، مما يوفر بيانات موثوقة لدعم البحوث والدراسات والرسائل العلمية.

٢) تحليل البيانات: التي تم تجميعها، ويمكن التحليل باستخدام:

١) البرمجيات التحليلية مثل SPSS وR لتحليل البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والبيئية، مما يساعد في فهم العلاقة بين التنمية المجتمعية والتحديات البيئية.

٢) التصورات البيانية: إنشاء تصورات بيانية تفاعلية تساعد في عرض النتائج بطريقة تسهل فهم تأثير الأنشطة التنموية على البيئة.

٣) نشر الأبحاث والدراسات العلمية الكترونياً: من خلال:

١) المجلات الإلكترونية: التي تتيح نشر الأبحاث في مجلات علمية مفتوحة تعزز من الوصول إلى نتائج الدراسات المتعلقة بتنمية المجتمع والدراسات البيئية.

٢) المقالات الإلكترونية: لما تسهم به من توضيح نتائج الأبحاث بأسلوب مبسط، مما يسهل على أفراد المجتمع ومنظماته من فهم القضايا البيئية وأهمية التنمية المستدامة.

- الاتجاه الثاني :الذكاء لاصطناعي وآليات توظيفه في دراسات تنمية المجتمع والدراسات البيئية:

ويمكن استخدام تلك الآليات فيما يلي:

١) تحليل البيانات الكبيرة:

١) التعلم الآلي: استخدام تقنيات التعلم الآلي لاستخراج الأنماط من البيانات المتعلقة

بالتغيرات البيئية والسلوكيات الاجتماعية، مما يمكن الباحثين من فهم كيفية تأثير التنمية على البيئة.

٢) تحديد المشكلات البيئية: تطبيق خوارزميات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف المشكلات البيئية مثل تلوث المياه أو تدهور الأراضي قبل تفاقمها.

٢) التنبؤ بالاتجاهات:

١) نماذج التنبؤ: تطوير نماذج تعتمد على البيانات التاريخية للتنبؤ بتغيرات مستقبلية في البيئات المجتمعية، مثل تأثير التغير المناخي على المجتمعات المحلية.

٢)تحليل المشاعر: استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل المشاعر المتعلقة بالقضايا البيئية على وسائل التواصل الاجتماعي لفهم كيفية تفاعل المجتمع مع القضايا البيئية.

٣) التفاعل مع المجتمع:

١) الدردشة الذكية: تصميم روبوتات محادثة لتقديم المعلومات والدعم للأفراد في قضايا تنموية وبيئية، مما يعزز من تفاعل المجتمع مع الخدمات البيئية المتاحة.

٢) التطبيقات الذكية: تطوير تطبيقات تتيح للمستخدمين الإبلاغ عن مشكلات بيئية مثل التلوث أو سوء إدارة الموارد.

- الاتجاه الثالث: التطبيقات الرقمية وآليات توظيفها في دراسات تنمية المجتمع والدراسات البيئية: ويمكن استخدام تلك الآليات فيما يلي:

١) التعليم الإلكتروني:

١) دورات تدريبية عبر الإنترنت: إنشاء منصات تعليمية تقدم دورات متخصصة في مجالات تنمية المجتمع والدراسات البيئية، مما يزيد من كفاءة التعليم ويتيح للمهنيين الوصول إلى المعرفة الضرورية.

٢) المنتديات النقاشية: إنشاء منتديات للنقاش حول الأبحاث والممارسات الجديدة في مجالات التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٢) التطبيقات التفاعلية:

١) منصات التواصل الاجتماعي: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول القضايا البيئية والاجتماعية، مما يعزز من مشاركة المجتمع ويحفزهم على المشاركة في المبادرات البيئية.

٢) التطبيقات المخصصة: تصميم تطبيقات تدعم التواصل بين الأفراد والجهات المعنية في مجال التنمية المستدامة، مما يسهل تبادل المعلومات والموارد.

٣) الاستبيانات الرقمية:

١) إجراء دراسات ميدانية: استخدام الاستبيانات الرقمية لجمع المعلومات حول ممارسات المجتمع وتأثيرها على البيئة بشكل دوري.

٢) تقييم الأثر*: تحليل نتائج الاستبيانات لتحديد مدى تأثير البرامج التنموية على القضايا البيئية، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين النتائج.

<u>وبعبارات أخرى يمكن صياغة تلك الآليات على النحو التالي:</u>

١)استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لتحليل الظواهر الاجتماعية:

- يمكن تطبيق تقنيات التحليل الضخم للبيانات (Big Data) لمعالجة البيانات البيئية والاجتماعية، مثل دراسة العلاقة بين أنماط السلوك المجتمعي وتدهور البيئة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء نماذج تنبؤية لتحسين السياسات البيئية والاجتماعية.

٢) تصميم التطبيقات الرقمية التفاعلية
- إنشاء تطبيقات توعية مجتمعية تُساعد على نشر ثقافة التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.
- تصميم منصات تفاعلية تعزز مشاركة المجتمع في حملات حماية البيئة ومناقشة المشكلات الاجتماعية.

٣)التعليم الافتراضي والمنصات الرقمية
- توظيف تقنيات التعليم الإلكتروني لتعزيز الوعي البيئي في المجتمعات.
- تطوير مواد تعليمية حول تنمية المجتمع باستخدام أدوات الواقع الافتراضي (Virtual Reality) والواقع المعزز (Augmented Reality).

٤)التحليل الاجتماعي السلوكي باستخدام الأدوات الرقمية
- تطبيق تقنيات التحليل السلوكي لفهم تأثير التغيرات البيئية على سلوك الأفراد والمجتمعات.
- تحليل الحملات الإعلامية الرقمية لمعرفة مدى تأثيرها على تغيير أنماط السلوك المجتمعي.

٥)توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين عملية صنع القرار في مجال تنمية المجتمع.
- تقديم حلول مستدامة بناءً على تحليل البيانات الاجتماعية والبيئية بطريقة مبتكرة.

٦)منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتنمية المجتمعية
- استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل العلمية بطريقة بسيطة تُحفّز مشاركة المجتمع.
- استخدام أساليب تحليل البيانات عبر وسائل التواصل لتحديد القضايا التي تحتاج إلى اهتمام عاجل.

ثامناً: توصيات البحث:

١)تعزيز المناهج الدراسية بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية، وذلك بتضمين موضوعات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، مما يعزز قدرة الطلاب على فهم التحديات الاجتماعية والبيئية، والذي يؤثر بدوره في جودة تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية.

٢)استحداث واستخدام وتطوير برامج تدريبية متخصصة لطلاب الدراسات العليا في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل تحليل البيانات الكبيرة والتعلم الآلي، لدعم بحوث تنمية المجتمع والدراسات البيئية.

٣)تشجيع البحث التعاوني أو الجماعي أو الدراسات البينية بين الباحثين في مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية، والبيئة، لتطوير حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤)توفير الدعم المالي من خلال توفير منح بحثية لدعم الرسائل العلمية التي تتناول موضوعات تدمج بين تنمية المجتمع والذكاء الاصطناعي، مما يحفز المزيد من البحوث في هذا الاتجاه.

٥)تعزيز المشاركة المجتمعية لسكان المجتمعات المحلية في عمليات البحث العلمي وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات تفاعلية، مما يضمن أن تكون نتائج الأبحاث العلمية ملائمة لاحتياجات المجتمع.

قائمة مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

ابراهيم، عبد الله علي محمد ٢٠٢١: خريطة بحثية لأولويات الإنتاجية البحثية لتحقيق متطلبات التحول الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، بحث منشور في مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، ع ١٩٢، ص: ٦٨.

الأزهر الشريف، ١٩٦٤: الأزهر في ١٢ عام، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص٩٠

البارودي، منال أحمد، ٢٠١٩م: علم استشراف المستقبل، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١.

البراوي، الزهراء فتحي حسن، منيع، أمل معوض الهجرسي، ومعوض، صلاح الدين إبراهيم. (٢٠٢١). دور الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع١١٥, ج٢، ٢٥٠ - ٢٨٠.

البرقي، محمد فرج محمد عبد الله. (٢٠٢٣). أثر التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة القانونية، مج١٨, ع٤ ، ١٩٢٣ - ١٩٥٦.

الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري. (٢٠٢٠). نحو استراتيجية مقترحة لتعزيز التعليم الريادي بالجامعات المصرية "في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠". دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع١٢٦ ، ٥٦١ - ٥٩٨.

الرميدي، بسام سمير عبد الحميد، وطلحي، فاطمة الزهراء. (٢٠١٨). التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ع٧ ، ٢٥٨ - ٢٧٧.

السميح، عبد المحسن بن محمد، الغامدي، مشاعل بنت على: خريطة بحثية لأولويات البحث في الإدارة التربوية لمجالات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ع٦، ج٢، ذو الحجة ١٤٤٢هـ يوليو ٢٠٢١م، ص ص: ٣٧٩.

السيد، علاء الدين صبري (٢٠١٨): دراسة تحليلية لدراسات وبحوث التدخل المهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الازهر، القاهرة

الشربيني، هاني علي زكي، حسن، نبوي السيد محمد ٢٠٢٤: خريطة بحثية مقترحة للرسائل العلمية في التخطيط الاجتماعي بجامعة الأزهر: رؤية مستقبلية، بحث منشور في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج ١٧، ع ١، ابريل ٢٠٢٤م.

الشرقاوي، ماجد أبو النجا. (٢٠٢٢). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج٨, ع٤ ، ١ - ٥٨.

الشريف، دعاء حمدي محمود مصطفى. (٢٠١٩). معالم إستراتيجية مقترحة لتميز التعليم العالي في ضوء أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. مستقبل التربية العربية، مج٢٦, ع١١٧ ، ١٢١ - ١٩٢.

الشناوي، محمد السعيد إبراهيم محمد. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٢٠-٢٠٣٠. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص ، ٢١٤ - ٢٦٧.

الصفحة الرسمية ل (رؤية مصر ٢٠٣٠) علي الفيس بوك (منشور بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م): من خلال الرابط: https://www.facebook.com/share/p/UVPfRtMnWkBnuC6m/ ٥ نوفمبر ٢٠٢٤م س ٩,٣٠ مساء

العمري، عيسات: ٢٠١٦م: معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، ع ٢ ، مجلد ٧، المركز الديموقراطي العربي، ديسمبر ٢٠١٦م.

الغامدي، محمد سعيد (٢٠٠٨): الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع. المؤتمر العربي الثاني، ديسمبر، (الجامعات العربية، تحديات وطموح)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب، مراكش.

المدني، محمد عبد العزيز، حسن، حسين فؤاد(٢٠١١): مؤشرات تخطيطية لتطوير مهارات الباحث العلمي في الخدمة الاجتماعية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع٣١ ، ج٩، أكتوبر ٢٠١١م، ص.ص: ٤٢٤٣-٤٣٠٢

الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية مصر العربية – تم الولوج إلى هذا الرابط بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٢٣م https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Facts_figures.aspx

المؤذن، باسم يوسف محمد. (٢٠١٦): عائد بحوث تنظيم المجتمع المطبقة في مجال تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية لتطوير الممارسة المهنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أبو زيد، صافيناز محمد، (٢٠٠٨): تحليل مضمون مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية كاستراتيجية لجودة البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ع٢٤، ج١، ابريل ٢٠٠٨م

أحمد، رشا عبد الوهاب، سليمان، عبير فرحات علي، ومحمد، وائل فوزي عبد الباسط. (٢٠٢٢). أثر التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في برنامج تنمية مصر ٢٠٣٠. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع١، ٢٣٧ - ٢٥٦.

أحمد، سمير عبد الحميد القطب، حسين، تغريد إبراهيم حسن، عطا، راضي إسماعيل محمد، والجندي، ياسر مصطفى. (٢٠٢١). التعليم وتفعيل قيم التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية، ع١٠٢ ، ٣٥٧ - ٣٨٠.

أحمد، محمد أبو الحمد سيد ٢٠٢٣م: ببليوجرافيا شارحة لرسائل الماجستير والدكتوراه في تنمية المجتمع بجامعة الأزهر الفترة من ١٩٧٨م حتى ٢٠٢٣م – دراسة تحليلية بحث منشور في مجلة كلية التربية بتفهنا الأشراف جامعة الأزهر، ج١، ع٢، يوليو ٢٠٢٣م، ص ص: ٧٨٦-٩٠٩.

بلال، رامي محمد السيد (٢٠٠٩): تقييم بحوث التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع في مجال تنمية المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

بلبع، محمد عيد. (٢٠١٨). المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة العربية للإدارة، مج٣٨, ع٤ ، ٢٥٣ - ٢٨٨.

جامعة الأزهر، كلية التربية بنين بالقاهرة: دليل كلية التربية بنين بالقاهرة ١٩٨١-١٩٨٢م، ص ٨.

حامد، شيماء حلمي شحاته. (٢٠٢٣). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة ميدانية على بيئتين متباينتين بمدارس محافظة البحيرة. المجلة العلمية بكلية الآداب، ع٥٣ ، ٨٥ - ١١٩.

خطاب، أحمد جمال، وحسانين، حازم حسانين محمد. (٢٠٢٠). فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١١, ع١ ، ٤٧٣ - ٥١٧.

خطاب، سمير عبد القادر، وعبد اللطيف، مهران سعد الميهي. (٢٠٢١). متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة التربية، ع١٩٢, ، ٤١٧ - ٤٤٠.

دندراوي، محمد سيد عباس. (٢٠٢١). دور جماعات الخدمة العامة المدرسية في نشر ثقافة التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مج٧, ع٣ ، ١١٥ - ١٥٦.

ديوان، الشيماء فاروق. (٢٠٢٠). المناهج الدراسية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠. دراسات في التعليم الجامعي، ع٤٩ ، ٥٩ - ٧١.

رجائي، محمد. (٢٠٢٤). أهمية الذكاء الاصطناعي لتعزيز الاقتصاد الرقمي المصري. مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، مج٢, ع٣ ، ١١٢ - ١٢٣.

رجب، إسراء محمد أحمد محمد. (٢٠٢٢). تطوير التعليم الجامعي نحو التعليم لريادة الأعمال في ضوء أبعاد التنمية المستدامة: رؤية مقترحة. مجلة العلوم التربوية، ع٥٣ ، ٦٨ - ١٢٢.

رومان، هاني سليمان داود. (٢٠٢٢). الأدوار المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م. العلوم التربوية، مج٣٠, ع٤ ، ٩٩ - ١٨٢.

زاهر، ضياء الدين، ٢٠١٩م: مقدمة في الدراسات المستقبلية مفاهيم، أساليب وتطبيقات، تقديم د/السيد ياسين، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ط ٣.

زيدان، حكيمة رجب علي. (٢٠٢١). استخدام المدخل البيئي المستدام لتنمية وعي الشباب بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠: نحو تصميم برنامج تجريبي، . المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، ع١٦, مج١ ، ٢١٢ - ٢٤٧.

سعد بن ذعار القحطاني: خريطة بحثية مقترحة لتخصص أصول التربية الإسلامية بالجامعات السعودية، في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، بحث منشور في المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد ٧٣ ، مايو ٢٠٢٠ ، ص: ٦٤١..

شاهين، شريف كامل محمود. (٢٠٢٢). الوظائف والأبحاث والأدوار المنتظرة للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في خطط التنمية المستدامة: دراسة وصفية تحليلية لرؤية مصر ٢٠٣٠ م. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج١٣, ع١ ، ٤٣ - ٦١.

عبد الرحمن، محمود عباس أحمد ٢٠٠٤م: الأزهر وأفريقيا "دراسة وثائقية"، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص ص: ٣٨-٤٠.

عبد العال، نجلاء٠ عبد التواب عيسى ٢٠١٦م: تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف في ضوء الأولويات البحثية، بحث منشور في مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٢٣، ع١٠١، إبريل ٢٠١٦.

عبد العزيز، سلوى رمضان عبد الحليم، (٢٠١٩): آليات توظيف بحوث الخدمة الاجتماعية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

ببعض كليات الخدمة الاجتماعية. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ع٦١, ج٥ ، ص.ص: ٢٢٩- ٢٧٦.

عبد الله، محمود أحمد نور. (٢٠٢٢). الحد من معدلات البطالة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع١٤ ، ١١٣ - ١٤٣.

عتريس، محمد عيد. (٢٠٢٠). الريادة الاستراتيجية كمدخل لتحسين الأداء التنافسي للجامعات المصرية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠: جامعة الزقازيق نموذجا. المجلة التربوية، ج٧٧ ، ٧٩١ - ٩٤٨.

علوان، طه محمد. (٢٠٠٣): الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية. الملتقى العربي حول المواصفات العالمية للجامعات، عدن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٤ - ٤٦

علي، حمدي أحمد عمر. (٢٠٢٢). نحو تحقيق التنمية المستدامة خلال آلية ريادة الأعمال: دراسة ميدانية على عينة المشاريع الريادية في محافظة سوهاج. المجلة العلمية لكلية الآداب، مج٢٥, ع٨٢ ، ٧٨١ - ٨٨٦.

علي، عبير منصور عبد الحميد. (٢٠٢٤). الآثار الاقتصادية لمبادرة حياة كريمة كأحد آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع٣ ، ٢٤٥ - ٢٨٥.

عمر، منى عرفة حامد. (٢٠١٨). دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية، مج٣٣, ع٣ ، ٢١٠ - ٢٥٣.

غازي، علي علي. (٢٠٢١). حياة كريمة: النموذج التطبيقي لشبكات الأمان الاجتماعي في ميزان خطة التنمية المستدامة. إدارة الاعمال، ع١٧٥ ، ٨ - ١٣.

فليه، فاروق عبده، الزكي، أحمد عبد الفتاح ٢٠٠٣م: معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص: ١٦٣.

قاسم، حمادة محمد عبدالله. (٢٠٢٤). تحليل واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع١ ، ١٣٦ - ١٩٣.

لاشين، محمد عبد الحميد وإسماعيل، عمر هاشم (٢٠١٤م): التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية، رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس عمان، ج ٨، ع ١.

مجاهد، جلال حسن أحمد. (٢٠١١). المشكلات المرتبطة ببرامج الرعاية الاجتماعية بمنظمات التنمية المحلية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

محمد خميس حرب: خريطة بحثية مقترحة لقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الاسكندرية، بحث منشور في مجلة كلية التربية جامعة الاسكندرية، المجلد ٢٨، ع٥، ٢٠١٨م، ص: ١٨٨.

محمد، نهى عبد الرازق محمد (٢٠١٨): خريطة بحثية تربوية مقترحة في مجال تعليم الكبار بالجامعات المصرية، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع ٢٤، ص١٠.

محمود، باسنت فتحي. (٢٠٢٢). تفعيل التربية البيئية والاقتصاد الأخضر في الجامعات في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠: إطار مقترح. مجلة كلية التربية، مج١٩,

ع١١٥ ، ١٩٤ - ٢٦٢.

مرسي، عمر محمد محمد ٢٠١٨م: تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م في مجال البحث التربوي، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٤، ع٢ ، ج٢، فبراير ٢٠١٨م.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٣): الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م المُحَدَّثَة، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Aroh, U. (2018). An exploration of the potential for Nigerian secondary schools to contribute to national sustainable development through the provision of education for sustainable development (ESD). Doctoral dissertation, University of Huddersfield.

Lyon, G. R., Shaywitz, S. E., Shaywitz, B. A., Chhabra, V., & Adams, M. J.2005: Evidence-based reading policy in the United States: How scientific research informs instructional practices. Brookings papers on education policy, (8), 209-250.

Rose, R. (2019). The Role of Secondary Education in Promoting Sustainable Development in the Caribbean and Latin America. Published PhD dissertation, Seton Hall University, ProQuest.

رومنة المراجع العربية: **Arabic References:**

Ibrahim, Abdullah Ali Muhammad 2021: A research map of research productivity priorities to achieve the requirements of digital transformation from the point of view of faculty members in the faculties of education, research published in the Journal of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, p. 192, p. 68.

Al-Azhar Al-Sharif, 1964: Al-Azhar in 12 years, Cairo, National House for Printing and Publishing, p. 90.

Al-Baroudi, Manal Ahmed, 2019: The Science of Future Foresight, Cairo, Arab Group for Training and Publishing, 1st Edition.

Al-Barawi, Al-Zahra Fathi Hassan, Manea, Amal Moawad Al-Hajrasi, Moawad, Salah Al-Din Ibrahim. (2021). The role of the university in achieving sustainable development goals. Journal of the Faculty of Education in Mansoura, p. 115, vol. 2, 250-280.

Al-Barqi, Muhammad Faraj Muhammad Abdullah. (2023). The impact of Islamic finance on achieving sustainable development in Egypt. Legal Journal, vol. 18, vol. 4, 1923-1956.

Al-Dadjaj, Aisha Abdel Fattah Maghawri. (2020). Towards a proposed strategy to enhance entrepreneurial education in Egyptian

universities "in light of Egypt's Vision 2030". Arab Studies in Education and Psychology, vol. 126, 561-598.

Al-Rumaidi, Bassam Samir Abdel Hamid, and Talhi, Fatima Al-Zahra. (2018). Environmental Planning as a Mechanism to Achieve the Environmental Dimension in the Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030. Journal of Financial and Business Economics, vol. 7, 258-277.

Al-Samih, Abdul Mohsen bin Muhammad, Al-Ghamdi, Mashael bint Ali: A research map of research priorities in educational administration for the fields of public education in the Kingdom of Saudi Arabia, research published in the Journal of the Islamic University for Educational and Social Sciences, vol. 6, part 2, Dhu al-Hijjah 1442 AH, July 2021 AD, p. 379.

Al-Sayed, Alaa El-Din Sabri (2018): An analytical study of studies and research of professional intervention for general practice in social work in the field of child care (unpublished doctoral thesis). Al-Azhar University, Cairo

El-Sherbiny, Hani Ali Zaki, Hassan, Nabawi El-Sayed Muhammad 2024: A Proposed Research Map for Scientific Theses in Social Planning at Al-Azhar University: A Future Vision, Research Published in the Journal of the Future of Social Sciences, Arab Society for Human and Environmental Development, Volume 17, Volume 1, April 2024.

Al-Sharqawi, Majid Abu Al-Naga. (2022). Financial inclusion and its role in achieving sustainable development within Egypt's Vision 2030. Journal of Legal and Economic Studies, vol. 8, vol. 4, 1-58.

Al-Sharif, Doaa Hamdi Mahmoud Mustafa. (2019). Milestones of a proposed strategy for excellence in higher education in light of the Sustainable Development Goals: Egypt's Vision 2030. The Future of Arab Education, vol. 26, p. 117, 121-192.

El-Shennawy, Muhammad Al-Saeed Ibrahim Muhammad. (2022). The Role of Civil Society Organizations in Combating Poverty and Achieving Sustainable Development: Egypt's Vision 2020-2030. Journal of Legal and Economic Research, Special Issue, 214-267.

The official page of (Egypt Vision 2030) on Facebook (published on November 24, 2023): Through the link: https://www.facebook.com/share/p/UVPfRtMnWkBnuC6m/ November 5, 2024 Clock 9.30 pm

Al-Omari, Aissat: 2016: Obstacles to Social Development in the Local Community and the Challenges of Development Action, Journal of Human Resources Development for Studies and Research, Volume 2, Volume 7, Arab Democratic Center, December 2016.

Al-Ghamdi, Mohammed Saeed (2008): Universities and their research role in community service. Second Arab Conference, December, (Arab Universities, Challenges and Ambition), Arab Administrative Development Organization, Morocco, Marrakech.

Al-Madani, Mohamed Abdel Aziz, Hassan, Hussein Fouad (2011): Planning indicators for developing the skills of the scientific researcher in social work, Journal of Studies in Social Work and Humanities, vol. 31, vol. 9, October 2011, pp. 4243-4302

The Official Website of the Ministry of Higher Education and Scientific Research, Arab Republic of Egypt – Accessed on 19 August 2023 https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Facts_figures.aspx

Al-Muezzin, Basem Yusuf Muhammad. (2016): The Return of Community Organization Research Applied in the Field of Evaluating Social Programs and Projects to Develop Professional Practice, PhD Thesis, Unpublished, Faculty of Social Work, Helwan University.

Abu Zeid, Safinaz Mohamed, (2008): Analysis of the content of the Journal of Studies in Social Work and Humanities as a strategy for the quality of scientific research in social work, research published in the Journal of Studies in Social Work and Humanities, Faculty of Social Work, Helwan University, vol. 24, part 1, April 2008

Ahmed, Rasha Abdel Wahab, Suleiman, Abeer Farhat Ali, and Mohamed, Wael Fawzi Abdel Basit. (2022). The impact of economic challenges on the sustainable development goals in the development program of Egypt 2030. Scientific Journal of Economics and Commerce, vol. 1, 237-256.

Ahmed, Samir Abdel Hamid al-Qutb, Hussein, Taghreed Ibrahim Hassan, Atta, Radi Ismail Mohammed, and al-Jundi, Yasser Mustafa. (2021). Education and Activating the Values of Sustainable Development in Light of the Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030. Journal of the Faculty of Education, p. 102, 357-380.

Ahmed, Muhammad Abu Al-Hamad Sayyid 2023 AD: An explanatory bibliography of master's and doctoral theses in community development at Al-Azhar University from 1978 AD to 2023 AD

- an analytical study Research published in the Journal of the Faculty of Education in Tafhna Al-Ashraf, Al-Azhar University, vol. 1, p. 2, July 2023 AD, pp. 786-909.

Bilal, Rami Mohamed El-Sayed (2009): Evaluation of Professional Intervention Research for Community Organization in the Field of Community Development, Unpublished PhD Thesis, Faculty of Social Work, Helwan University.

Balbaa, Muhammad Eid. (2018). Corporate Social Responsibility and its Role in Achieving Sustainable Development in Egypt. Arab Journal of Management, vol. 38, vol. 4, .

Al-Azhar University, Faculty of Education for Boys in Cairo: Guide to the Faculty of Education for Boys in Cairo 1981-1982, p. 8.

Hamed, Shaima Helmy Shehata. (2023). The social responsibility of educational institutions and their role in achieving sustainable development goals and supporting Egypt's Vision 2030: A field study on two different environments in schools in Beheira Governorate. Scientific Journal at the Faculty of Arts, vol. 53,.

Khattab, Ahmed Jamal, and Hassanein, Hazem Hassanein Mohamed. (2020). The effectiveness of entrepreneurship in promoting the sustainable development strategy in light of Egypt's Vision 2030. Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Vol. 11, Volume 1, 473-517.

Khattab, Samir Abdel Qader, Abdel Latif, Mahran Saad Al-Mihi. (2021). Requirements for activating the productive university in light of the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030. Journal of Education, p. 192, 417-440.

Dandrawi, Muhammad Sayyid Abbas. (2021). The role of school public service groups in spreading the culture of sustainable development in light of Egypt's Vision 2030. Journal of the Future of Social Sciences, vol. 7, vol. 3, 115-156.

Diwan, Shaimaa Farouk. (2020). Curricula in light of digital transformation, sustainable development and the achievement of Vision 2030. Studies in University Education, v. 49, 59-71.

Rajai, Muhammad. (2024). The importance of artificial intelligence to enhance the Egyptian digital economy. Journal of National Security and Strategy, vol. 2, vol. 3, 112-123.

Rajab, Esraa Muhammad Ahmad Muhammad. (2022). Developing university education towards entrepreneurship education in light of the dimensions of sustainable development: a proposed vision. Journal of Educational Sciences, vol. 53, 68-122.

Roman, Hani Suleiman Daoud. (2022). The Future Roles of Faculty Members in Egyptian Universities in the Light of the Sustainable Development Goals: Egypt's Vision 2030. Educational Sciences, Volume 30, Volume 4, 99-182.

Zaher, Diaa El-Din, 2019: Introduction to Future Studies, Concepts, Methods and Applications, presented by Dr. El-Sayed Yassin, Cairo, Book Center for Publishing, 3rd Edition.

Zaidan, Hakima Rajab Ali. (2021). Using the sustainable environmental approach to develop youth awareness of environmentally friendly technology in accordance with Egypt's Vision 2030: Towards the design of a pilot program. Scientific Journal of Social Work - Studies and Applied Research, vol. 16, vol. 1, 212-247.

Saad bin Thaar Al-Qahtani: A proposed research map for the specialization of Islamic Education in Saudi universities, in light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, research published in the Educational Journal, Faculty of Education, Sohag University, Issue 73, May 2020, p. 641.

Shaheen, Sherif Kamel Mahmoud. (2022). Jobs, research, and expected roles of researchers in the fields of social sciences and humanities in sustainable development plans: a descriptive and analytical study of Egypt's Vision 2030. Journal of Arts and Social Sciences, vol. 13, p. 1, 43-61.

Abdel Rahman, Mahmoud Abbas Ahmed 2004: Al-Azhar and Africa, "A Documentary Study", Cairo, International House for Publishing and Distribution, pp. 38-40.

Abdel Aal, Naglaa 0 Abdel Tawab Issa 2016: Designing a research map for the Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Beni Suef University in the light of research priorities, research published in the Journal of the Future of Arab Education, Arab Center for Education and Development, vol. 23, p. 101, April 2016.

Abdel Aziz, Salwa Ramadan Abdel Halim, (2019): Mechanisms of employing social work research to achieve Egypt's Vision 2030: A study from the point of view of faculty members and the assisting body in some faculties of social work. Journal of Social Work, Egyptian Association of Social Workers, vol. 61, vol. 5, pp. 229-276.

Abdullah, Mahmoud Ahmed Nour. (2022). Reducing unemployment rates to achieve sustainable development in light of Egypt's

Vision 2030. Journal of Contemporary Business Studies, vol. 14, 113-143.

Atris, Muhammad Eid. (2020). Strategic leadership as an entry point to improve the competitive performance of Egyptian universities in light of the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030: Zagazig University as a model. Educational Journal, vol. 77, 791-948.

Alwan, Taha Muhammad. (2003): Universities and the role of scientific research in the service of development. Arab Forum on International Standards for Universities, Aden: Arab Administrative Development Organization, 24-46

Ali, Hamdi Ahmed Omar. (2022). Towards achieving sustainable development through the entrepreneurship mechanism: a field study on a sample of entrepreneurial projects in Sohag Governorate. Scientific Journal of the Faculty of Arts, vol. 25, p. 82, 781-886.

Ali, Abeer Mansour Abdel Hamid. (2024). The Economic Impacts of the Decent Life Initiative as one of the mechanisms for achieving the Sustainable Development Goals in Egypt: An Analytical Study. Journal of Financial and Business Research, vol. 3, 245-285.

Omar, Mona Arafa Hamed. (2018). The role of university education in achieving sustainable development goals in light of Egypt's Vision 2030. Journal of the Faculty of Education, vol. 33, vol. 3, 210-253.

Ghazi, Ali Ali. (2021). Decent Life: The Applied Model of Social Safety Nets in the Balance of the Sustainable Development Agenda. Business Administration, v.175, 8-13.

Fleeh, Farouk Abdo, Zaki, Ahmed Abdel Fattah 2003: Dictionary of Education Terms Verbally and Idiomatically, Dar Al-Wafa for the World of Printing and Publishing, Alexandria, 2004, p. 163.

Qasim, Hamada Mohammed Abdullah. (2024). Analysis of the reality of sustainable development in Egypt during the period 2017-2022. Journal of Financial and Business Research, vol. 1, 136-193.

Lashin, Mohammed Abdul Hamid and Ismail, Omar Hashem (2014): Educational Renewal in the Sultanate of Oman and its Research Requirements, A Vision for a Research Map for the Department of Educational Foundations and Administration, College of Education, Sultan Qaboos University, Journal of Educational

and Psychological Studies, Sultan Qaboos University, Oman, vol. 8, p. 1.

Megahed, Galal Hassan Ahmed. (2011). Problems associated with social welfare programs in local development organizations in light of the new millennium development goals, Master's thesis, unpublished, Faculty of Education, Al-Azhar University.

Mohamed Khamis Harb: A proposed research map for the Department of Educational Administration and Education Policies, Faculty of Education, Alexandria University, research published in the Journal of the Faculty of Education, Alexandria University, Volume 28, Volume 5, 2018, p. 188.

Mohamed, Noha Abdel Razek Mohamed (2018): A proposed educational research map in the field of adult education in Egyptian universities, New Horizons in Adult Education Magazine, Adult Education Center, Ain Shams University, p. 24, p. 10.

Mahmoud, Basant Fathi. (2022). Activating Environmental Education and Green Economy in Universities in Light of the Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030: A Proposed Framework. Journal of the Faculty of Education, vol. 19, p. 115, 194-262.

Morsi, Omar Mohamed Mohamed 2018: A Proposed Conception of the Requirements of Egypt's Strategic Vision 2030 in the Field of Educational Research, Research Published in the Journal of the Faculty of Education, Assiut University, Volume 34, Volume 2, Part 2, February 2018.

Ministry of Planning and Economic Development (2023): National Agenda for Sustainable Development Egypt's Updated Vision 2030, Arab Republic of Egypt.